27 January 2009
Arabic

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

الدورة الثامنة عشرة

فيينا، ١٦-٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٩

البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت**

التوجهات السياساتية لبرنامج مكافحة الجريمة التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ودور لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية بصفتها هيئته التشريعية، بما في ذلك مسائل الشؤون الإدارية والإدارة الاستراتيجية والميزانية، ومتابعة تنفيذ القرارات

لجنة المخدرات

الدورة الثانية والخمسون

فيينا، ١١-٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٩

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت*

شؤون الإدارة والميزانية

تنفيذ الميزانية المدجة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩

لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

تقرير المدير التنفيذي

المحتويات

الصفحة

٣	أولاً- مقدمة
٤	ثانياً- أداء البرنامج حسب المكونات والبرامج الفرعية
٤	ألف- التوجيه والإدارة التنفيذيان
٦	باء- برنامج العمل
١٤	جيم- الدعم البرنامجي

* E/CN.7/2009/1

** E/CN.15/2009/1

160309 V.09-80342 (A)

الصفحة

١٧	 الإنفاق	ثالثا -
١٧	 تسوية عوامل التكلفة	ألف -
١٨	 تغييرات أخرى	باء -
٢٢	 الوضع المالي	رابعا -
٢٢	 صندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات	ألف -
٢٤	 صندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية	باء -
٢٧	 الاستنتاجات	خامسا -
المرفقات
أهداف فترة السنتين، والإنجازات المتوقعة، ومؤشرات الإنجاز، ومقاييس الأداء حتى ٣١ كانون الأول/	الأول -
٢٩	 ديسمبر ٢٠٠٨
٥٠	 توزيع التبرعات الخاصة الغرض في فترتي السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ و ٢٠٠٨-٢٠٠٩	الثاني -
تقديرات ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ فيما يخص صندوق برنامج الأمم المتحدة لمراقبة	الثالث -
٥٦	 المخدرات وصندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية

أولاً - مقدمة

١ - إن التقرير الحالي الذي يقدمه المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن تنفيذ ميزانية المكتب المدججة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (الوثيقة E/CN.7/2007/17-E/CN.15/2007/18) يقيس الأداء باستخدام نهج قائم على النتائج، ويوفر معلومات برنامجية ومالية.

٢ - وقد اعتمدت لجنة المخدرات في دورتها الخمسين المستأنفة القرار ١٤/٥٠ المعنون "ميزانية صندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩" الذي وافقت فيه على الاستخدام المزمع للأموال العامة الغرض في فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، المتعلقة بصندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. كما اعتمدت لجنة الأمم المتحدة لمنع الجريمة و العدالة الجنائية، في دورتها السادسة عشرة المستأنفة، القرار ٦/١٦ المعنون "ميزانية صندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة و العدالة الجنائية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩"، الذي وافقت فيه على الاستخدام المزمع للأموال العامة الغرض في فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، المتعلقة بصندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة و العدالة الجنائية.

٣ - ويتمثل الغرض الأول من هذا التقرير في إبلاغ الدول الأعضاء بشأن أداء البرنامج، وفي مقارنة الإيرادات والنفقات الفعلية بالتقديرات التي وردت في الميزانية المدججة بصيغتها المعتمدة، وفي شرح أي حالات حيود رئيسية عن الميزانية المعتمدة، وعرض تقديرات منقحة تخص فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وترد أدناه معلومات عن أداء البرنامج في الفصل الثاني الذي يتضمن استعراضاً للأداء حسب المكونات والبرامج الفرعية؛ ثم في المرفق الأول الذي يبيّن الأداء قياساً على مؤشرات الإنجاز والإنجازات المتوقعة المعتمدة في الميزانية المدججة. وترد أدناه في الفصلين الثالث والرابع وفي المرفقين الثاني والثالث معلومات عن التسويات المطلوب إدخالها على الميزانية المدججة نتيجة التغيرات في معدلات التضخم وأسعار الصرف وتكاليف المرتبات القياسية وغيرها من الاحتياجات. ويعرض الجدول ١ موجزاً للاحتياجات الزائدة في إطار الأموال العامة الغرض المتعلقة بصندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات (صندوق برنامج المخدرات) وصندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة و العدالة الجنائية (صندوق برنامج الجريمة).

٤ - ولا يقدم هذا التقرير معلومات عن تسويات تمويل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من الميزانية العادية للأمم المتحدة نظراً لأنه سبق تقديم تلك المعلومات في أول تقرير أداء بشأن ميزانية برنامج فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/63/573)؛ ونظراً لأن الجمعية العامة وافقت على الاعتمادات المنقحة في قرارها ٦٣/٢٦٤.

الجدول ١
التقديرات المنقحة لتدفقات الأموال العامة الغرض في فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩،
حسب الصناديق
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة الأمريكية)

التفاوت	التقديرات المنقحة	الميزانية المعتمدة	صندوق برنامج المخدرات
النسبة المتوية	المبلغ
النفقات
١٢,٧	٢ ٥٩٩,٣	٢٣ ٠٣٣,٣	٢٠ ٤٣٤,٠
(٢٠,٤)	(٥ ٩١٨,٠)	٢٣ ١٣٢,٠	٢٩ ٠٥٠,٠	الإيرادات
(٩٨,٩)	(٨ ٥١٧,٣)	٩٨,٧	٦١٦,٠٨	الزيادة (النقصان)
صندوق برنامج الجريمة
النفقات
١٠,٢	٦٥٨,٦	٧ ٠٩٥,٦	٦ ٤٣٧,٠
٣٧,٠	١ ٣٦٨,٠	٥ ٠٦٨,٠	٣ ٧٠٠,٠ ^أ	الإيرادات
(٢٥,٩)	٧٠٩,٤	(٢ ٠٢٧,٦)	(٢ ٧٣٧,٠)	الزيادة (النقصان)
(١٣٢,٨)	(٧ ٨٠٧,٩)	(١ ٩٢٨,٩)	٥ ٨٧٩,٠	إجمالي الزيادة (النقصان)

(أ) المبلغ المتوقع في الميزانية المدججة لصندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية كان يمثل تقديرات متحفظة؛ حيث قيل إن الحاجة ستقتضي حداً أدنى من الزيادة قدره ٢,٨ مليون دولار في المساهمات العامة الغرض بما يكفل قدرة الصندوق على أداء التزاماته في فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

ثانياً - أداء البرنامج حسب المكونات والبرامج الفرعية

ألف - التوجيه والإدارة التنفيذي

٥ - إن الإدارة الفعالة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تنبدي للعيان في النتائج التي أحرزها المكتب في ٢٠٠٨. فقد توطدت - عبر سلسلة من الحلقات العملية التدريبية التي عقدت في المكاتب الميدانية وفي المقر الرئيسي - قدرة الموظفين على تخطيط الأنشطة وتنفيذها والتبليغ عنها باستخدام نهج إداري منطقي. كما تُبذل حالياً جهوداً ترمي إلى تحسين تقاسم المعارف وتبسيط إجراءات التبليغ مع التركيز على التعلم المستمر. وجرّ إعداد دليل عمليات بهدف توحيد نمط العمليات في كل أجزاء المكتب، بما يشمل عملياته الميدانية. كما توضع برامج إقليمية/قطرية ومواضيعية تزيد من حدة التركيز الجغرافي والمواضيعي فيما يخص عمل المكتب استناداً إلى المهام المسندة إليه بوجه عام وإلى استراتيجيته للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ بوجه خاص (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٢/٢٠٠٧، المرفق).

٦- وفي ٢٠٠٨ لفت مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة انتباه المجتمع الدولي إلى المشكلة الأمنية التي تواجه غرب أفريقيا فيما يخص الاتجار غير المشروع والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وعقد مدير المكتب التنفيذي، على التزامن مع الدورة السابعة عشرة للجنة الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، جلسة وزارية غير رسمية حضرها عدد من وزراء بلدان غرب أفريقيا من أجل مناقشة المشكلة الأمنية التي تواجه تلك المنطقة الفرعية؛ وفي ذلك الاجتماع طالب الوزراء كلاً من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بأخذ زمام القيادة بشأن وضع تصورٍ لجهود تضافري يكفل التصدي لتلك المشكلة، بحيث يناقش هذا التصور في مؤتمر إقليمي رفيع المستوى. وقد أسفر المؤتمر الوزاري للجماعة المذكورة بشأن النظر إلى الاتجار بالمخدرات باعتباره تهديداً أمنياً يواجه غرب أفريقيا - وهو المؤتمر الذي نُظِم بالتشارك مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا والجماعة الأوروبية، وعقد في برايا يومي ٢٨ و٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ - عن إصدار إعلان سياسي ووضع خطة عمل يخصص تلك المنطقة الفرعية.

٧- بمقتضى المقرر ١/١٦ الصادر عن لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية عقدت "المبادرة العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر"، في الفترة من ١٣ إلى ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٨، "منتدى فيينا لمكافحة الاتجار بالبشر". وقد نجح المنتدى في توعية أصحاب المصلحة وتيسير سبل التعاون والتشارك فيما بينهم وفي منع ازدواجية الجهود المبذولة من أجل مكافحة الاتجار بالبشر.

٨- وأثناء الفترة الجارية استعراضها عمد المكتب إلى ترويج عدة تدابير ترمي إلى تقليص العواقب الصحية والاجتماعية والأمنية السلبية المترتبة على الاتجار بالأفيون والهروين داخل أفغانستان وفي المنطقة المحيطة بها؛ وذلك عبر الشراكة التي أرسيت من خلال مبادرة ميثاق باريس بين عدد من الدول والمنظمات.

٩- وفي عام ٢٠٠٨ أجرت وحدة التقييم المستقلة ثلاثة تقييمات رئيسية متعمقة (تقييمات قطرية وبرنامجية)؛ وقدمت إرشادات جوهرية إلى ٢٧ عملية تقييم للمشاريع؛ وأعدت موجزاً تقييمياً واحداً؛ ووفرت لأربعين موظفاً يعملون في مكاتب ميدانية ولدى جهات وطنية نظيرة تدريباً في مجال التقييم. كما قامت الوحدة المذكورة بتحديث سياسات المكتب التقييمية ومبادئه التوجيهية التقييمية سعياً وراء مواءمتها مع السياسات والمبادئ التي تتبعها كيانات الأمم المتحدة الأخرى. ومن أجل تنفيذ التوصيات التقييمية ورصدها وتقديم تقارير عنها أرست إدارة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة آلية رسمية تكفل متابعة كل ما يُقبل من توصيات تقييمية متابعة منهجية. فكل تقارير التقييم الرئيسية وتقارير

التقييم السنوية توزع على الدول الأعضاء والإدارة العليا للمنظمة من أجل اتخاذ إجراءات بشأنها. وقد شهد عام ٢٠٠٨ إحراز تقدم باهر في تنفيذ التوصيات التقييمية. فقد تمخضت التقييمات الرئيسية الثلاثة عن ١٠٤ توصيات؛ منها ٧٦ توصية (٨٨ في المائة) قبلتها إدارة المكتب. وجرّ حالياً تنفيذ كل التوصيات التي لقيت قبولا.

باء- برنامج العمل

البرنامج الفرعي ١- سيادة القانون

١٠- فيما يخص الهدف المتمثل في ترويج تدابير فعالة تكفل التصدي للجريمة والمخدرات والإرهاب بتيسير تنفيذ الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة، وفي ترويج نظم عدالة جنائية منصفة وإنسانية من خلال استخدام وتطبيق معايير الأمم المتحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة واستتباب العدالة الجنائية، شهد عام ٢٠٠٨ إحراز النتائج التالية فيما يتعلق بكل إنجاز من الإنجازات المتوقعة المبينة:

(أ) التصديق العالمي على الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة:

١٠١ "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية" والبروتوكولات الملحق بها: (١) أصبحت تسع دول جديدة أطرافاً في تلك الاتفاقية، وأصبحت ثمانية دول جديدة أطرافاً في "بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المُكمّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية"، (٢) وأصبحت سبع دول جديدة أطرافاً في "بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المُكمّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية"، (٣) وأصبحت عشر دول جديدة أطرافاً في "بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المُكمّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية". (٤)

وبذلك يكون عام ٢٠٠٨ قد شهد ما مجموعه ٣٤ تصديقاَ جديداً؛

(1) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٢٢٢٥، الرقم ٣٩٥٧٤.

(2) المرجع نفسه، المجلد ٢٢٣٧، الرقم ٣٩٥٧٤.

(3) المرجع نفسه، المجلد ٢٢٤١، الرقم ٣٩٥٧٤.

(4) المرجع نفسه، المجلد ٢٣٢٦، الرقم ٣٩٥٧٤.

٢٤ "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد"^(٥): أصبحت ٢٢ دولة جديدة أطرافاً في تلك الاتفاقية؛

٣٤ فيما يخص الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية بشأن الإرهاب، البالغ عددها ١٦، فإن إجمالي عدد تصديقات الدول التي حصلت على مساعدات منذ عام ٢٠٠٣ بلغ ٤٦٩ تصديقاً، منها ٧١ تصديقاً في عام ٢٠٠٨؛

(ب) تحسين القدرات الوطنية على سن تشريعات محلية تتماشى مع الاتفاقيات والبروتوكولات المشار إليها آنفاً:

١٤ اعتمدت إحدى عشرة دولة تشريعات وطنية تكفل تنفيذ أحكام الصكوك القانونية المتعلقة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية؛ في حين تعكف ١٩ دولة على إعداد صكوك قانونية جديدة أو منقحة تتعلق بتلك الاتفاقية؛

٢٤ قامت أربع عشرة دولة، في ظل المساعدة التي قدمها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، باعتماد تشريعات تكفل تنفيذ أحكام الصكوك القانونية المناهضة للإرهاب أو بوضع الصيغة النهائية لمثل هذه التشريعات؛

(ج) تحسين قدرة نظم العدالة الجنائية الوطنية على تنفيذ أحكام الاتفاقيات والبروتوكولات المشار إليها آنفاً:

١٤ حصلت السلطات المركزية في ٨١ دولة على تدريب في مجال التعاون الدولي، مع التركيز الخاص على تسليم المجرمين وتبادل المساعدات القانونية ومصادرة عائدات الجرائم، وذلك بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية؛ في حين تلقى ٦٠٠ ١ مسؤول وطني مختص بالعدالة الجنائية إرشادات أو تدريبات متخصصة بشأن تطبيق الاتفاقيات المناهضة للإرهاب؛

٢٤ أسدى مستشارون قانونيون في الميدان، عبر المشروع العالمي (GLO 900)، مشورة ودعمًا قانونيين بشأن تنفيذ الاتفاقيات المتعلقة بمراقبة المخدرات والجريمة. وبوجه خاص حصلت خمس دول، مندرجة في فئة البلدان الخارجة من نزاعات، على مساعدات قانونية بشأن تطبيق تلك الاتفاقيات. وأثناء اجتماعات لجنة المخدرات، ولجنة الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، ومؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ومؤتمر الدول الأطراف في

(5) المرجع نفسه، المجلد ٢٣٤٩، الرقم ٤٢١٤٦.

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، تم تزويد الدول الأعضاء بمعلومات ومشورة قانونية بشأن الانضمام إلى تلك الاتفاقيات وتنفيذها تنفيذاً تاماً.

٣٤ فيما يخص استحداث أدوات قانونية وُضِع دليلٌ للممارسين بشأن إصلاح العدالة الجنائية في الدول الخارجة من نزاعات؛ كما وضعت الصيغة النهائية للقانون النموذجي بشأن إقامة العدالة في المسائل التي تنطوي على ضحايا من الأطفال وشهود على الجرائم. وتم توسيع دليل السلطات الوطنية المختصة بحيث يشمل السلطات المعيّنة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بالإضافة إلى المعلومات المتعلقة باتفاقيات المخدرات؛ وبحلول نهاية عام ٢٠٠٨ بلغ عدد السلطات المدرجة في الدليل ٦٦٩ سلطة. ويجري في الوقت الراهن اختبار الصيغة البرتغالية والعربية "الأداة كتابة طلبات المساعدة القانونية المتبادلة" وإعداد صيغتها المونتغرية، علماً بأن هذه الأداة متاحة فعلاً بالإسبانية والروسية والفرنسية والإنكليزية. وخلال عام ٢٠٠٨ تلقى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ٢١٨ طلباً قدمتها السلطات الوطنية ملتزمةً حصوها على تلك الأداة. وتم توسيع مكتبة المكتب القانونية الإلكترونية بحيث تغطي التشريعات التي اعتمدت من أجل تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية علاوة على التشريعات المتعلقة باتفاقيات المخدرات. وقد أعد المكتب المذكور فهرساً يتضمن أمثلة على الحالات التي استُخدمت فيها بنجاح اتفاقية الجريمة المنظمة كأساس يستند إليه في الموافقة على طلبات تسليم المجرمين وتبادل المساعدات القانونية والتعاون الدولي بشأن عمليات المصادرة. كما صيغ قانون نموذجي بشأن الاتجار بالبشر من المنتظر أن ينشر في آذار/مارس ٢٠٠٩. وشهد عام ٢٠٠٨ استحداث خمس أدوات جديدة تتعلق بالمساعدة التقنية على منع الإرهاب، علاوة على التوسع في نشر سبع أدوات سبق إعدادها من قبل.

(د) تقديم خدمات رفيعة الجودة إلى الأجهزة والهيئات التشريعية المنشأة بموجب معاهدات والمعنية بالمخدرات والجريمة والإرهاب:

١٤ أظهر استقصاء أجري أثناء الدورة الحادية والخمسين للجنة المخدرات أن ٨٥ في المائة من أعضاء مكتب اللجنة الموسع أوضحوا أن الخدمات المقدمة كانت ممتازة في حين وصفها باقي أعضاء المكتب بأنها كانت جيدة جداً أو مُرضية تماماً؛

٢٠٠٨ أظهر استقصاء أجري أثناء الدورة السابعة عشرة للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية أن ٨٥ في المائة من أعضاء مكتب اللجنة الموسع أوضحوا أن الخدمات المقدمة كانت ممتازة في حين وصفها باقي أعضاء المكتب بأنها كانت جيدة جداً أو مرضية تماماً؛

٣٠٠٨ فيما يخص الخدمات المقدمة إلى مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية جاءت التعقيبات بشأن الإعداد للمؤتمر وتحضير وثائقه ومحصلته إيجابية. فقد حفلت كلمات الوفود بعبارات الثناء على الأمانة حسبما جاء في تقرير دورة المؤتمر الرابعة (الوثيقة CTOC/COP/2008/19)؛

٤٠٠٨ فيما يخص الخدمات المقدمة إلى مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد جاءت التعقيبات بشأن الإعداد للمؤتمر وتحضير وثائقه ومحصلته إيجابية أيضاً. فقد حفلت كلمات الوفود بعبارات الثناء على الأمانة حسبما جاء في تقرير دورة المؤتمر الثانية (الوثيقة CAC/COSP/2008/15)؛

٥٠٠٨ تجري أمانة الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (التي تتألف من موظفي المكتب) استقصاءً سنوياً لأعضاء الهيئة من أجل الوقوف على مدى رضائهم عن الخدمات التي تقدمها الأمانة. وقد دأب أعضاء الهيئة على إعطاء الأمانة درجات عالية في تقييمهم لخدماتها. وفي عام ٢٠٠٨ صنّف ١٠٠ في المائة من أعضاء الهيئة الذين شاركوا في الاستقصاء عمل الأمانة على أنه ممتاز أو جيد جداً أو مرضياً تماماً.

البرنامج الفرعي ٢ - تحليل السياسات والاتجاهات

١١- في عام ٢٠٠٨ ظل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يساهم في تعزيز المعرفة بالاتجاهات المواضيعية والشاملة لعدة قطاعات من أجل صياغة سياسات فعالة واتخاذ تدابير عملية وتقييم الأثر بغية زيادة الدعم المقدم في مجال الوقاية من المخدرات غير المشروعة والجريمة وأعمال الإرهاب والحد منها. وفي ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ صدر رائد منشورات المكتب في مجال مكافحة المخدرات، ألا وهو "التقرير العالمي عن المخدرات"؛^(٦) وقد حظي هذا المنشور مرة أخرى بتغطية إعلامية مستفيضة. ونشرت على موقع المكتب الشبكي نتائج استقصاء الأمم المتحدة العاشر بشأن اتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية، بما في ذلك البيانات المتعلقة بجرائم القتل. كما استوفيت قاعدة البيانات الإلكترونية حيث أدرجت

(6) World Drug Report 2008 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.08.XI.11).

فيها أحدث البيانات المتاحة بشأن مضبوطات المخدرات. وبفضل التقارير الاستقصائية التي يصدرها برنامج رصد المحاصيل غير المشروعة، التابع للمكتب المذكور، بشأن زراعة المحاصيل غير المشروعة أمكن للمجتمع الدولي أن يرصد عن كثب تطورَ زراعة خشخاش الأفيون وشجيرات الكوكا على الصعيد العالمي. ثم إن المكتب المذكور نشر دراسة عن الجريمة وتأثيرها في بلدان البلقان والبلدان المضارة، وعُرض في مؤتمرين رفيعي المستوى تقريران عن الاتجار بالمخدرات باعتباره خطراً أمنياً يهدد غرب أفريقيا وعن التهديد الذي يمثله الاتجار بالمخدرات في الأمريكتين.

١٢ - وقد أُحرز تقدّم ملحوظ بشأن تحسين قدرة الدول الأعضاء في مجال العلوم والتحليل الشرعي من أجل استيفاء المعايير المقبولة دولياً. وطلبت أكثر من ١٨٠ مؤسسة الحصول على معلومات ومواد تقنية متاحة عبر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ كما سجلت العمليات التعاونية الدولية ارتفاعاً بلغت نسبته ٣٠ في المائة في عدد المختبرات المشاركة. وخلال هذه الفترة أيضاً استكمل المكتب دليلاً عن تنفيذ نظم إدارة الجودة في مختبرات فحص المخدرات؛ وأعدّ مواد تتعلق بالتوعية بشأن مسرح الجرائم، واحتياجات معاهد الطب الشرعي من الموظفين المهرة والمعدات، ووحدة نمطية عن تقييم البنية الأساسية الشرعية لصالح عدّة تقييم نظم العدالة الجنائية الخاصة بالمكتب. كما بذلت جهوداً ترمي إلى تحسين إدراج الكيمياء الشرعية ضمن نظم ترشيد أنشطة مراقبة المخدرات ومنع الجريمة على الصعيد الوطني.

١٣ - وظلت مسألة توفير تمويل وافٍ يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية والاحتياجات المالية مسألة حاسمة. وفي عام ٢٠٠٨ بلغت التبرعات المعقودة ٢٥٨,٨ مليون دولار، وهو ما يمثل زيادة نسبتها ٤٣,٧ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٧. وتم تدعيم الشراكات مع وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية الأخرى؛ كما تسارعت جهود التعاون والإشراف المشترك مع القطاع الخاص. وأنشأت لجنة المخدرات ولجنة الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية الفريق العامل المعني بترشيد عمل المكتب ووضع المالى؛ علماً بأن من المفترض أن يفضي عمل هذا الفريق إلى صياغة توصيات في مطلع عام ٢٠٠٩ بشأن إرساء نظام تمويلي للمكتب يتسم بقدر أكبر من إمكانية التنبؤ به ومن المرونة.

١٤ - وقد أطلق المكتب حملتي توعية عالميتين في عام ٢٠٠٨، إحداهما بشأن المخدرات والأخرى بشأن الفساد. وقد ولّدت هاتان الحملتان قدراً ملحوظاً من العناية والاهتمام بأنشطة المكتب وأضفتا على صورة المكتب مزيداً من الرونق في عيون الناس. كما أعيد تصميم موقع المكتب الشبكي وإطلاقه في مستهل عام ٢٠٠٨؛ وارتفع تدريجياً عدد فرادى

زائريه من ١٥٧ ٧١٩ زائراً في آذار/مارس إلى ٣٧٤ ١٨٩ زائراً في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وقام المكتب أيضاً بتوفير مواد إعلامية عامة وبإصدار إعلانات خدمات عامة بشأن المخدرات والمسائل المتعلقة بالجريمة.

البرنامج الفرعي ٣- الوقاية والعلاج وإعادة الإدماج في المجتمع، والتنمية البديلة

١٥- شهد عام ٢٠٠٨ إعادة هيكلة شعبة العمليات، الأمر الذي ساعد على ضمان أن تكون ممارسات عمل المكتب معبرةً عن نهج أكثر اتساقاً وتكاملاً في سياق استراتيجية المكتب للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١. وفي إطار إعادة الهيكلة هذه أنشئت وحدتان جديدتان، هما وحدة الرصد والدعم ووحدة البرمجة المتكاملة، ساهمت أولاهما في دعم البرمجة الداخلية والإشراف الإداري والمالي في حين ساهمت ثانيتهما في تعزيز البرمجة المتكاملة باعتبارها سمة رئيسية في ممارسة عمليات المكتب.

١٦- وبوجه خاص قامت وحدة البرمجة المتكاملة بتوفير توجيه ودعم عامين للمكاتب الميدانية في عملية إنشاء برامج إقليمية متكاملة عبر عدة وسائل منها عقد فرق عمل جغرافية في المقر الرئيسي. كما صيغت أو أنشئت برامج متكاملة تخص شرق آسيا وشرق أفريقيا والبلقان والكاربي وأمريكا الوسطى. والنجاح الذي أصابه هذا النهج سيكرر تحقيقه الآن في مناطق أخرى. كما ركزت الوحدة المذكورة على وضع برامج تخص البلدان ذات الأولوية (لا سيما البلدان التي لم يكن للمكتب وجودٌ فيها). وقد أوفدت أو مؤّلت أكثر من عشر بعثات تقييمية. وقدّم دعمٌ من أجل وضع برامج تخص بلداناً كثيرة منها نخبة مختارة من بلدان أمريكا الوسطى والكاربي، علاوة على السودان وسيراليون وليبيريا والصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية والأراضي الفلسطينية المحتلة وإندونيسيا. ثم إن الوحدة عكفت على استحداث أدوات ومواد وملاحظات إرشادية ذات صلة بمسائل جوهرية تغطي عمل عدة وحدات أو أقسام. ويشمل العمل المبذول في هذا المجال استحداث أدوات تقييمية وملاحظات ذات صلة وتقديم عروض وأوراق استراتيجية تغطي فيما تغطي مواضيع الجريمة البيئية والدول الهشة وتوحيد عمل الأمم المتحدة وعقد فرق عمل داخلية تتناول أموراً جوهرية.

(أ) سيادة القانون

١٧- في غضون عام ٢٠٠٨ حصل ما لا يقل عن ٤٠ دولة عضواً، منها بلدان خارجة من نزاعات أو تمر بمرحلة انتقالية، على خدمات استشارية ومدخلات تقنية أخرى في مجالات إنفاذ القوانين، والحكم الرشيد، وإصلاح العدالة الجنائية، وحماية الشهود، وإدارة

حجج الادعاء. كما صيغت واستكملت ونشرت كتيبات وأدوات تدريبية تغطي مواضيع حماية الشهود والقانون النموذجي بشأن مكافحة غسل الأموال وإصلاح العدالة الجنائية.

١٨- وقدم المكتب أيضاً خدمات استشارية ومدخلات تقنية أخرى إلى ٦٥ دولة من خلال مشاريع المساعدة التقنية التي ينفذها في مجال الاتجار بالبشر. وبالإضافة إلى ذلك قُدم تدريبٌ متخصص بناء على طلب دول أعضاء معينة مثل المملكة العربية السعودية حيث تم، بالتعاون مع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية في الرياض، تدريب ٧٠ أخصائياً سعودياً ممارساً في مجال العدالة الجنائية. كما قدمت مساعدة تقنية بشأن مكافحة تهريب المهاجرين. ونُشرت الطبعة الثانية من عُدّة مكافحة الاتجار بالبشر،^(٧) وكذلك وريقة تتضمن مؤشرات بشأن الاتجار بالبشر. ووُضعت الصيغة النهائية لوحدة نمطية تدريبية متقدمة ولكتيب موجه إلى البرلمانيين.

(ب) الوقاية والعلاج وإعادة الإدماج في المجتمع، والتنمية البديلة

١٩- تمشياً مع "إعلان المبادئ التوجيهية للحد من الطلب على المخدرات" (قرار الجمعية العامة S-20/3، المرفق) استمر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في تقديم الدعم للدول الأعضاء من أجل تمكينها من تخطيط وتنفيذ ورصد وتقييم أنشطة ترمي إلى علاج مدمني المخدرات وإعادة تأهيلهم ورعايتهم. وهكذا لم يكد عام ٢٠٠٨ ينتهي إلا وكانت ٤٣ في المائة من الدول الأعضاء قد تلقت مثل هذا الدعم؛ منها ٦ في المائة هي دول تواجه مشاكل ناجمة عن ظهور أنواع جديدة ومستجدة من المخدرات. كما قُدم دعمٌ إلى الدول الأعضاء بشأن تخطيط وتنفيذ ورصد وتقييم أنشطة ترمي إلى منع المخدرات. وهكذا لم يكد عام ٢٠٠٨ ينتهي إلا وكانت هناك ١٩ دولة عضواً قد تلقت مثل هذا الدعم. وقد استمر المكتب أيضاً في دعم الجهود الهادفة إلى وضع آليات تكفل تقييم إساءة استعمال المخدرات. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٨ كانت هناك ٨٤ دولة عضواً قد قُدمت إلى المكتب تقارير بشأن تصديها لإساءة استعمال المخدرات اعتماداً على تلك الآليات.

٢٠- وفي عام ٢٠٠٨ مضى المكتب في توسيع قدرة الدول الأعضاء على الحد من انتشار مرض الأيدز وفيروسه في صفوف متعاطي المخدرات بالحقن وداخل السجون؛ كما دعم تنفيذ أنشطة ترمي إلى منع الإصابة بهذا المرض وإلى رعاية ضحايا الاتجار بالبشر. وبفضل المساعدة التي قدمها المكتب أرسيت في ٢٠ دولة استراتيجيات وطنية تكفل تقديم خدمات

(7) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.08.V.14.

الوقاية والرعاية لمتعاطي المخدرات بالحقن، وبرامج تكفل الوقاية من هذا المرض ورعاية المصابين به في السجون الموجودة في ١٥ دولة، وبرامج لمكافحة هذا المرض موجهة إلى ضحايا الاتجار بالبشر في ٧ دول.

٢١- وأثناء الفترة التي يغطيها التقرير تعاونت سبع دول أعضاء مع المكتب إما على تنفيذ مشاريع تنمية بديلة وإما على الاضطلاع بأنشطة محددة ترمي إلى ترويج منتجات تم تطويرها عبر مساعٍ إنمائية بديلة.

٢٢- وقد ضاعف المكتب جهوده المتعلقة بتشجيع الدوائر المالية الدولية على إدراج نهج واستراتيجيات إنمائية التوجه لمراقبة المخدرات ضمن استراتيجيات قطرية إنمائية أوسع بغية تمكين الدول الأعضاء من تقديم مساعدات إنمائية بديلة أوسع نطاقاً إلى أسر صغار المزارعين. وفي هذا الصدد تولى المكتب، بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ووكالة التعاون التقني الألمانية (GTZ)، رعاية حوار مائدة مستديرة رسمي مع كل من البنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية ومصرف التنمية الآسيوي والجماعة الأوروبية. ثم إن المكتب استمر، بناء على طلب الدول الأعضاء، في تقاسم أفضل الممارسات والدروس المستخلصة في جنوب شرق آسيا عبر تنظيم حلقة دراسية وجولة دراسية شارك فيها كل من تايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار والصين ومصرف التنمية الآسيوي. وتعزيزاً لمبادرة توحيد عمل الأمم المتحدة دعم المكتب الاجتماع التقني، المعقود بموجب اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ،^(٨) الذي ناقش مسألة تحديد وتقاسم أفضل الممارسات المتعلقة بمساعدة صغار مزارعي التبغ على زراعة أنواع أخرى من المحاصيل بدلاً من التبغ. وفي إطار ما يقدمه المكتب من دعم تسويقي لبرامج التنمية البديلة دعم المكتب مشاركة صغار المنتجين من أفغانستان وبيرو وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكولومبيا وميانمار في معرض سكينزيتو السنوي للأطعمة الذي عقدت تحت رعاية جمعية سان باترينيانو العلاجية. ولم يتم بعد بلوغ عدد البلدان المستهدف لفترة السنتين، ألا وهو ١٠ بلدان إلى ١١ بلداً، نتيجة لصعوبة تأمين الالتزام السياسي والمالي الضروري من أجل تمويل برامج تنمية بديلة تحل محل زراعة القنب. وقد ترتب على ذلك أن المساعدات التي قدمها المكتب في هذا الصدد اقتصرت في عام ٢٠٠٨ على كل من أفغانستان وبوليفيا وبيرو وتايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكولومبيا وميانمار.

(8) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٢٣٠٢، الرقم ٤١٠٣٢.

٢٣- وواصل المكتب أداء دوره التحفيزي في تشجيع المؤسسات المالية الدولية على إدراج أهداف إنمائية التوجه لمراقبة المخدرات ضمن استراتيجياتها الإنمائية الأعرض، بما فيها ورقات استراتيجية الحد من الفقر واستراتيجيات مساعدة البلدان. إلا أنه تبين أن البطء يشوب عملية تنظيم المساعدات التي يقدمها المانحون في هذا الصدد وتحسين تنسيق تلك المساعدات؛ الأمر الذي يؤثر في القدرة على الدفع قداماً ببرامج إنمائية تدعم المناطق الفقيرة والمهمشة في الدول الأعضاء التي تُزرع فيها محاصيل غير شرعية.

جيم - الدعم البرنامجي

٢٤- يتمثل هدف شعبة الإدارة في تزويد البرامج الموضوعية الخاصة بمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة في فيينا بخدمات الدعم التنظيمي والإداري والمالي وخدمات الدعم في مجالات الموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات وخدمات الدعم الأخرى المتعلقة بالبنى الأساسية.

٢٥- وفي عام ٢٠٠٨ أُنخذت عدة تدابير ترمي إلى تقوية دائرة إدارة الموارد المالية وإلى تحسين إدارة الموارد المالية لكل من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة في فيينا. فقد تم دمج ومواءمة سياسات المحاسبة والعرض المتعلقة بصندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وصندوق برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية مع السياسات المتبعة في الأمم المتحدة. وفي آذار/مارس ٢٠٠٨ أُعدت لأول مرة كشفٌ مالي مدجج لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. كما أُجري تنقيح شامل للقواعد المالية لصندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وصندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية؛ حيث تم تبسيطها ومواءمتها مع نظام الأمم المتحدة المالي وقواعدها المالية (الوثيقة ST/SGB/2003/7). وفي أيار/مايو ٢٠٠٨ أُعيد تنظيم قسم الميزانية من أجل إنشاء وحدتين مختصتين بالميزانية: وحدة ميزانية مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وهي مسؤولة في المقام الأول عن كل ميزانيات المكتب (بغض النظر عن مصدر التمويل)؛ ووحدة ميزانية الخدمات المشتركة، التي تعالج كل الميزانيات الخاضعة لمسؤولية مكتب الأمم المتحدة في فيينا (بغض النظر عن مصدر التمويل). وسعيًا وراء تحقيق فعالية التكاليف نُقحت ترتيبات الخدمات المعقودة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. كما صُممت ونُفذت ترتيبات الإدارة المالية للبرامج الجديدة الضخمة والمبتكرة في كولومبيا وجنوب أفريقيا. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ عقدت أول دورة تدريبية عن الإدارة المالية موجهة إلى الموظفين الميدانيين.

٢٦- أدى استعمار التمويل المخصص واتساع مهام برنامج مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وارتفاع عدد العمليات الميدانية بحيث شملت ٤٥ موقعاً إلى التأثير على الخدمات التي تقدمها دائرة إدارة الموارد البشرية في مجالات تعيين الموظفين وإدارة العقود والاستحقاقات وأنشطة تنمية الموارد البشرية. فهناك الآن حاجة أشد وأشد إلى إسداء المشورة والإرشادات لإدارة التنفيذية والمديرين والموظفين. وقد شاركت الدائرة المذكورة في إعادة تشكيل المكاتب الميدانية وتعيين نواب الممثلين؛ وصاغت ترتيبات إضافية بشأن تفويض المسؤولية؛ وساعدت على إيجاد حلول مبتكرة بشأن توحيد إجراءات التوظيف الخاصة بالعمليات الميدانية في أفغانستان. أضف إلى ذلك أن الدائرة المذكورة ظلت ملتزمة بأن تساهم، باعتبارها شريكاً نشطاً في مكتب إدارة الموارد البشرية التابع للأمانة، في مبادرات الإصلاح التي أطلقها الأمين العام سواء في مرحلة التطوير أو في مرحلة التنفيذ (تخطيط الموارد في المؤسسات/إعادة تصميم إجراءات العمل، إدارة المواهب، مواءمة العقود والاستحقاقات، الخ).

٢٧- وخلال الأعوام الأخيرة عبّدت دائرة تكنولوجيا المعلومات الطريق أمام إدخال حشد من النظم الجديدة التي تزود طوائف المستخدمين المتنوعة بأدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وصحيح أن وجود بنية أساسية لتكنولوجيا المعلومات أمر حيوي إلا أن التطبيقات والنظم هي التي تعطي قيمة تلك البنية الأساسية وتوفر خدمات فعلية لمستخدمين يُعدّون أهم العناصر. فالיום حلت النظم الآلية محل معظم العمليات اليدوية، كما استعيض عن الكثير من الوثائق الإلكترونية العصبية على التحكم فيها. أضف إلى ذلك أنه يجري تزويد المستخدمين بالقدرة التي تمكنهم من أداء وظائفهم على نحو آمن من أي مكان وفي أي وقت. وقد اكتسبت تلك القدرة الآن أهمية جديدة في ظل إقرار الأمانة بالحاجة إلى التأهب لمواجهة تفشي الأوبئة، وإقرارها بوجه عام بالحاجة إلى استمرار العمل في حالة وقوع كوارث كبرى أو أعطال جسيمة أخرى. وفيما يخص العمليات العالمية الفعالة تعكف الدائرة المذكورة حالياً على تشغيل وإدارة ١٠٩ خوادم بريد إلكتروني/تسيير عمل في إطار التطبيق المعروف باسم Lotus Notes في النمسا (فيينا) وفي ٤٤ بلداً آخر. وما من أحد في تلك البلدان يملك أي سلطة إدارية محلية تسمح له بتشغيل تلك الخوادم؛ في حين أن ثلاثة موظفين فقط يتولون تشغيل النظام بكامله في فيينا وأن جميع المعلومات تُستنسخ (أي تُنقل) كل ثلاثين دقيقة في فيينا لأسباب تتعلق بالأمن والتخزين الاحتياطي وقابلية الاطلاع عليها. ثم إن هناك نخبة من المعلومات تستنسخ بين جميع البلدان بحيث يتيسر للجميع الاطلاع عليها بسرعة. وأخيراً يمكن الآن لموظفي الدول الأعضاء في البعثات والعواصم أن يطلعوا مباشرة،

عبر الشبكة الإلكترونية، على طائفة واسعة من المعلومات المالية والموضوعية المتعلقة بالمشاريع. وهذه المعلومات تؤخذ مباشرة، في التوقيت الحقيقي ودون أي تدخل تحريري، من نظم سير العمل وإدارة المعلومات الداخلية الخاصة بالمكتب؛ علماً بأن حجم تلك المعلومات يزداد باطراد. ثم إن البرامج الحاسوبية الجاهزة التي تطورها الدائرة المذكورة تستخدمها هيئات مراقبة المخدرات في أكثر من ٤٢ بلداً من أجل تلبية احتياجات تلك الهيئات ذاتها وحتى يتسنى لتلك الهيئات أن تفي على نحو أفضل بمتطلبات التبليغ عن المواد الخاضعة للمراقبة.

٢٨- وقد تولى قسم الدعم العام مسؤولية المشاريع البيئية المنفذة في إطار مكتب الأمم المتحدة في فيينا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (اختصاراً: مكتب المخدرات والجريمة) ومركز فيينا الدولي؛ وذلك بقدر انضمام المنظمات الدولية الأخرى إلى تلك المبادرات. وقد أنشئ قسم المشتريات باعتباره قسماً قائماً بذاته في ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، من أجل كفالة عنصري الكفاءة والفعالية في شراء السلع والخدمات لصالح جميع وحدات أمانة كل من المكتبين المذكورين أعلاه، وبما يتماشى مع اللائحة والقواعد المالية للأمم المتحدة ودليل مشتريات الأمم المتحدة ومع التعليمات الإدارية الصادرة من المقر الرئيسي. وخلال الفترة ما بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٧ ارتفعت قيمة السلع والخدمات المشتراة لصالح المكتبين المذكورين في فيينا من ٣,٧ مليون دولار إلى ٢٢,٤ مليون دولار، أي أن نسبة الزيادة بلغت ٥٠٥ في المائة خلال سبع سنوات. وقد ارتفع حجم طلبات شراء السلع والخدمات الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة في فيينا وعن المقر الرئيسي لمكتب المخدرات والجريمة ومكاتبه الميدانية مما مجموعه ١٦,٥ مليون دولار في عام ٢٠٠٥ إلى ٣٦,٠ مليون دولار كحجم متوقع في عام ٢٠٠٨. ونظراً لتزايد حجم أنشطة المشتريات واشتداد القيود المفروضة على الموارد المالية والبشرية اضطر قسم المشتريات إلى اتخاذ خطوات تكفل تبسيط عملياته؛ ومنها مثلاً اتباع نظام المشتريات المنخفضة القيمة، وإجراء دراسة بشأن إعادة تنظيم أنشطة المشتريات في المقر الرئيسي لمكتب المخدرات والجريمة وتعزيز الدعم والمشورة المقدمين إلى المكاتب الميدانية التابعة لمكتب المخدرات والجريمة.

٢٩- وفي عام ٢٠٠٩ ستقتضي الضرورة ترسيخ عناصر الدعم الميداني المتعلقة بدائرة إدارة الموارد البشرية ودائرة إدارة الموارد المالية وقسم المشتريات؛ وذلك نظراً لأن تصميم هذه الوحدات التنظيمية يقوم إلى حد كبير على دعم العمليات المنفذة في فيينا لا على دعم برنامج عالمي متنامي الأطراف ومعقد وآخذ في الاتساع باطراد.

ثالثاً - الإنفاق

ألف - تسوية عوامل التكلفة

٣٠ - استندت عملية صياغة ميزانية المكتب المدججة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ إلى المنهجية وافتراسات تكاليف الوظائف ومعدلات التضخم وأسعار الصرف التي استخدمت عند تحديد احتياجات ميزانية البرنامج. وفي أعقاب استعراض أجري لإحصاءات الشواغر طبقت الميزانية المدججة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ نسبة شواغر تبلغ ٣ في المائة لموظفي الفئة الفنية وصفاً في المائة لفئة الخدمات العامة والفئات ذات الصلة. وتعرض الاحتياجات غير المتعلقة بالوظائف بحسب معدلات الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

٣١ - وفي التقرير الحالي تُعرض توقعات تكاليف الوظائف باستخدام الافتراضات المتعلقة بتكاليف المرتبات القياسية ومعدلات التضخم وأسعار الصرف التي أقرتها الجمعية العامة بشأن الميزانية المنقحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ويبين الجدول ٢ تأثير إعادة تحديد التكاليف على تكاليف الوظائف؛ حيث حدثت زيادة قدرها ٤,٣ مليون دولار نتيجة لانخفاض قيمة الدولار الأمريكي أمام اليورو، في حين حدث انخفاض قدره ٢,٢ مليون دولار نتيجة للتغيرات التي طرأت على معدلات التضخم والتكاليف القياسية (أي تكاليف المرتبات القياسية والتكاليف العامة للموظفين ومعدلات الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين). وتستند تنقيحات تكاليف المرتبات القياسية إلى المتوسطات الفعلية المشهودة، حسب الفئات والرتب.

الجدول ٢

تسويات تكاليف الوظائف، حسب الصناديق (بالآلاف دولارات الولايات المتحدة الأمريكية)

التغيير	تسويات التكاليف القياسية ^(أ)	سعر الصرف
صندوق برنامج المخدرات
٧٦٥,٨	(٩٨٤,٥)	١ ٧٥٠,٣
الأموال العامة الغرض
٣٤١,٩	(١ ١٣٨,٢)	١ ٤٨٠,١
أموال تكاليف الدعم البرنامجي
١ ١٠٧,٧	(٢ ١٢٢,٧)	٣ ٢٣٠,٤
المجموع الفرعي
صندوق برنامج الجريمة
الأموال العامة الغرض
٦٥٧,٥	١٠٠,١	٥٥٧,٤
أموال تكاليف الدعم البرنامجي
٣٤٠,٦	(١٧٠,٠)	٥١٠,٦
المجموع الفرعي
٩٩٨,١	(٦٩,٩)	١ ٠٦٨,٠
المجموع
٢ ١٠٥,٨	(٢ ١٩٢,٦)	٤ ٢٩٨,٤

(أ) تتضمن تسويات معدل التضخم.

٣٢- ونظراً للوضع المالي لمكتب المخدرات والجريمة لا يعاد حساب تكلفة البنود غير المتعلقة بالوظائف، ويجري تقييد استخدام الأموال بناء على ذلك. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ أقرت الجمعية العامة سعري صرف منقحين هما ٠,٦٧٧ يورو لكل دولار أمريكي فيما يخص عام ٢٠٠٨ و٠,٧٧٣ يورو لكل دولار أمريكي فيما يخص عام ٢٠٠٩؛ كما أقرت معدلي تضخم منقحين يطبقان على بنود الإنفاق غير المتعلقة بالوظائف وهما ٣,٧ في المائة فيما يخص عام ٢٠٠٨ و٢,٧ في المائة فيما يخص عام ٢٠٠٩. ولو كانت هذه العوامل طبقت على الميزانية المدمجة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ لكان لها التأثير التالي:

(أ) فيما يخص صندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، كان بند الأموال العامة الغرض سيشهد زيادة في مستوى الموارد غير المتعلقة بالوظائف مقدارها ١٠٠ ٢٦٩ دولار تعزى إلى تقلبات أسعار الصرف وزيادة أخرى مقدارها ٤٠٠ ٥٤ دولار تعزى إلى التضخم؛

(ب) فيما يخص صندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، كان بند الأموال العامة الغرض سيشهد زيادة في مستوى الموارد غير المتعلقة بالوظائف مقدارها ٧٧ ٧٠٠ دولار تعزى إلى تقلبات أسعار الصرف وزيادة أخرى مقدارها ٧٠٠ ١٥ دولار تعزى إلى التضخم.

٣٣- إن الجدول الموجز الوارد في المرفق الثالث لا يعبر سوى عن التأثير الناجم عن إعادة حساب تكاليف الموارد المتعلقة بالوظائف. وبما أن الموارد غير المتعلقة بالوظائف لا يعاد حساب تكاليفها من حيث أسعار الصرف ومعدلات التضخم فإن المرفق الثالث لا يعبر عن الوفورات المشار إليها آنفاً.

باء- تغييرات أخرى

الأموال العامة الغرض

٣٤- يوجز الجدول ٣ تأثير التغييرات الأخرى المتعلقة بالميزانية المدمجة المعتمدة.

الجدول ٣

التغييرات الأخرى المتعلقة بالأموال العامة الغرض، حسب الصناديق
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة الأمريكية)

التغيير
صندوق برنامج المخدرات
٩٣٩,٧	الأموال المتعلقة بالوظائف
٨٩٣,٩	الأموال غير المتعلقة بالوظائف
١ ٨٣٣,٦	المجموع الفرعي
صندوق برنامج الجريمة
(٢١٠,٠)	الأموال المتعلقة بالوظائف
٢١١,١	الأموال غير المتعلقة بالوظائف
١,١	المجموع الفرعي
١ ٨٣٤,٧	المجموع

٣٥- في أعقاب إعادة تقييم الافتراضات التي سبقت عند صياغة الميزانية، لا سيما فيما يخص استمرار توافر الأموال المخصصة تخصيصاً مرناً، اقتضت الضرورة إضافة ست وظائف يؤدي شاغلها مهام جارية إلى جداول التوظيف الخاصة بالأموال العامة الغرض المتعلقة بصندوق برنامج المخدرات في المجالات التالية: فرع تحليل السياسات والبحوث التابع لشعبة تحليل السياسات والشؤون العامة (٤ وظائف)، وقسم الحوكمة والأمن البشري وسيادة القانون وقسم التنمية الصحية والبشرية التابع لشعبة العمليات (وظيفتان). كما اقتضت الضرورة الاعتماد على الأموال العامة الغرض المتعلقة بصندوق برنامج المخدرات في تمويل التزامات مشاريع جارية توفرت لها أموال عامة الغرض في عام ٢٠٠٧، بما في ذلك مصرف البيانات الخاص بدعم مراقبة السلائف والدعم العلمي في القطاع المختبري. إن إدراج تلك الاحتياجات الإضافية يمثل زيادة إجمالية قدرها ٢٠٠ ٦١٠ ١ دولار في إطار الأموال العامة الغرض المتعلقة بصندوق برنامج المخدرات.

٣٦- وفي غضون عام ٢٠٠٨ أعيد أيضاً نشر عدد من الوظائف الممولة من أموال عامة الغرض على النحو الموجز أدناه:

(أ) وظيفة مسؤول إعلام عام، ف-٣، أعيد نشرها من قسم الدعوة إلى المناصرة فُنقلت إلى مكتب المدير التنفيذي؛

(ب) وظيفة مساعد بحوث، خدمات عامة (رتبة أخرى)، أعيد نشرها من شعبة العمليات فنُقِلت إلى شعبة تحليل السياسات والشؤون العامة؛

(ج) عقب إعادة هيكلة شعبة العمليات أعيد نشر وظيفة خدمات عامة (رتبة أخرى) كانت تمول من شعبة الأمن البشري فنُقِلت إلى وحدة الرصد والدعم؛

(د) تم تدعيم المكتب القطري في أفغانستان عبر إعادة نشر وظيفة ف-٤ نقلت من المكتب الإقليمي لشرق أفريقيا الموجود في كينيا. وألغيت وظيفة شاغرة ف-٤ في المكتب الإقليمي لجنوب أفريقيا الموجود في جنوب أفريقيا؛ حيث نقلت الأموال الخاصة بها إلى المكتب الإقليمي لآسيا الوسطى الموجود في أوزبكستان. وبما أن هذا النقل انطوى على تحويل مصدر التمويل من الأموال العامة الغرض إلى أموال تكاليف الدعم البرنامجي فقد أُذن في المقابل بتمويل وظيفة إضافية في فرع الشراكة في التنمية التابع لشعبة العمليات من الأموال العامة الغرض بدلاً من أموال تكاليف الدعم البرنامجي.

(هـ) من أجل تيسير الاستعانة بخبراء بموجب عقود محددة المدة، ومن أجل تحسين إدارة الفترات التي يبلغ فيها عبء العمل ذروته، جُمِد عددٌ من الوظائف وأعيد نشر الأموال المناظرة لها فنُقِلت إلى خدمات المساعدة المؤقتة العامة والخدمات التعاقدية مبلغٌ يصل مجموعه إلى ٦٧٠ ٥٠٠ دولار ضمن الأموال العامة الغرض المتعلقة بصندوق برنامج المخدرات ومبلغٌ آخر قدره ١٨٠ ٧٠٠ دولار ضمن الأموال العامة الغرض المتعلقة بصندوق برنامج الجريمة.

٣٧- فيما يخص الموارد غير المتعلقة بالوظائف يكمن السبب الرئيسي للزيادة في تحويل بعض الوظائف إلى وظائف مساعدة عامة مؤقتة (٥٨٨ ٥٠٠ دولار في إطار الأموال العامة الغرض المتعلقة بصندوق برنامج المخدرات، و١٨٠ ٧٠٠ دولار في إطار الأموال العامة الغرض المتعلقة بصندوق برنامج الجريمة) وخدمات تعاقدية (٨٢ ٠٠٠ دولار في إطار الأموال العامة الغرض المتعلقة بصندوق برنامج المخدرات)؛ والتمويل المؤقت لوظيفة المسؤول عن وحدة الوقاية والعلاج وإعادة التأهيل عقب انتخاب رئيس الوحدة لشغل منصب رئيس مجلس الموظفين (١٩٢ ٨٠٠ دولار في إطار الأموال العامة الغرض المتعلقة بصندوق برنامج المخدرات). كما اقتضت الضرورة زيادة الأموال العامة الغرض من أجل استيعاب احتياجات سفر المدير التنفيذي (١١٠ ٠٠٠ دولار في إطار الأموال العامة الغرض المتعلقة بصندوق برنامج المخدرات، و٢٥ ٠٠٠ دولار في إطار الأموال العامة الغرض المتعلقة بصندوق برنامج الجريمة)؛ ومن أجل تنظيم جلسة وزارية غير رسمية حضرها عدد من وزراء بلدان غرب أفريقيا (انظر الفقرة ٦ أعلاه)؛ ومن أجل تغطية السداد المتأخر لأتعاب

مراجعة الحسابات عن فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (١٦٠.٠٠٠ دولار في إطار الأموال العامة الغرض المتعلقة بصندوق برنامج المخدرات، و٥٧,٠٠٠ دولار في إطار الأموال العامة الغرض المتعلقة بصندوق برنامج الجريمة). وفي إطار الموارد غير المتعلقة بالوظائف في عام ٢٠٠٩ تم تخفيض المخصصات حيثما أمكن واستناداً إلى نمط الإنفاق.

أموال تكاليف الدعم البرنامجي

٣٨- يوجز الجدول ٤ تأثير التغييرات الأخرى المتعلقة بأموال تكاليف الدعم البرنامجي.

الجدول ٤

التغييرات الأخرى المتعلقة بأموال تكاليف الدعم البرنامجي، حسب الصناديق
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة الأمريكية)

التغيير
صندوق برنامج المخدرات
الأموال المتعلقة بالوظائف	٥٥٦,٣
الأموال غير المتعلقة بالوظائف	١ ٣٨٦,١
المجموع الفرعي	١ ٩٤٢,٤
صندوق برنامج الجريمة
الأموال المتعلقة بالوظائف	٢٠٢,٥
الأموال غير المتعلقة بالوظائف	٧٥٨,٠
المجموع الفرعي	٩٦٠,٥
المجموع	٢ ٩٠٢,٩

٣٩- أسوة بالأموال العامة الغرض تتعلق التغييرات الرئيسية التي طرأت على التقديرات الإرشادية لأموال تكاليف الدعم البرنامجي في الميزانية المدججة بإعادة هيكلة شعبة العمليات. فقد نُقلت وظائف كانت مدرجة في الميزانية من قبل ضمن فرع الشراكة في التنمية وفرع الأمن البشري إلى مكتب المدير ووحدة الرصد والدعم ووحدة البرمجة المتكاملة. كما عدّلت رتبة تلك الوظائف حيثما اقتضت الضرورة نظراً لاختلاف المهام. ثم إن تقرير الأداء الراهن يتضمن موارد إضافية أُذن بها من أجل تدعيم مكتب أفغانستان القطري، والمكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ علاوة على موارد إضافية للمكتب الإقليمي لآسيا الوسطى. ونظراً لحجم مشروع رصد المحاصيل والتنمية البديلة في كولومبيا والمخاطر التي تكثف تنفيذه أُذن لمكتب كولومبيا القطري، اعتباراً من عام ٢٠٠٩، بوظيفة مسؤول مالي إضافية (رتبتها ٣).

٤٠ - إن النمو السريع للمشاريع والبرامج الممولة من تبرعات مخصصة ألقى ويلقي بعبء ثقيل على كاهل خدمات الدعم البرنامجي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ويجب أن يقترن هذا النمو بتقوية مهام البرنامج ومهام دعمه بغية التخفيف من حدة المخاطر المالية والبشرية وغيرها من المخاطر الإدارية التي تقترن بهذا النمو. وفي عام ٢٠٠٨ بلغت إيرادات تكاليف الدعم البرنامجي قرابة ١٥,٨ مليون دولار أي بما يزيد بمقدار ٣ ملايين دولار عن مستوى النفقات المتوقع. وتتضمن إسقاطات النفقات الواردة في هذا التقرير الحالي برمجية موارد إضافية مقدارها ٢,٣ مليون دولار من أجل ترشيد العمليات الميدانية وتدعيمها. وهذا يشمل عدة أمور منها إلحاق ثلاث وظائف فنية بشعبة العمليات؛ وثلاث وظائف فنية وثلاث وظائف خدمات عامة بشعبة الإدارة؛ علاوة على تخصيص موارد غير متعلقة بالوظائف من أجل الأسفار والاستشارات. وستتاح موارد إضافية ما أن تُعرف أرقام إيرادات ونفقات ٢٠٠٨ النهائية.

رابعاً - الوضع المالي

ألف - صندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات

٤١ - يوجز الجدول ٥ الوضع المالي لصندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. ومن المتوقع أن تبلغ الإيرادات العامة الغرض ٢٣,١ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩؛ وهو ما من شأنه أن يمثل انخفاضاً قدره ٥,٩ مليون دولار (٢٠ في المائة) عن الإيرادات المتوقعة المعروضة في الميزانية المدججة وقدرها ٢٩,١ مليون دولار. ومن المتوقع أن تبلغ نفقات الأموال العامة الغرض ٢٣,٠ مليون دولار؛ وهو ما من شأنه أن يمثل زيادة قدرها ٢,٦ مليون دولار (١٣ في المائة) عن النفقات المتوقعة في الميزانية المدججة. وستؤدي تلك التقديرات المنقحة للإيرادات والنفقات إلى رصيد أموال عامة الغرض قدره ١٠,٤ مليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٩. ومن المتوقع أن ترتفع الإيرادات الخاصة الغرض من ٢٢٠,٣ مليون دولار في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ إلى ٢٦٥,٣ مليون دولار في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ويُتوقع أن يرتفع حجم تنفيذ البرنامج بحيث يصل إلى ٢٦٨,٨ مليون دولار. ومع ازدياد حجم التنفيذ يُتوقع أن ينخفض رصيد الأموال الخاصة الغرض الذي بلغ ١٣٠,٤ مليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٧ إلى ١٠١,٧ مليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٩.

الجدول ٥

برنامج المخدرات: الملخص المالي لصندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية
للمخدرات، ٢٠٠٦-٢٠٠٧ و ٢٠٠٨-٢٠٠٩
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة الأمريكية)

الميزانية المقننة ٢٠٠٩-٢٠٠٨	الميزانية الفعلية ٢٠٠٦-٢٠٠٧
المجموع	المجموع الفرعي	تكاليف الدعم البرنامجي	الأموال العامة الغرض	الأموال الخاصة الغرض	المجموع	الأموال العامة الغرض	الأموال الخاصة الغرض	البند
(٧)+(٤)=(٨)	(٦)+(٥)=(٧)	(٦)	(٥)	(٤)	(٦)+(١)=(٣)	(٢)	(١)
أولاً- التمويل
ألف- الاحتياطيات والأرصدة النقدية في بداية فترة السنتين
١٤٦ ٧١٦,٦	١٦ ٣٣٦,٩	٥ ٠٨٥,٤	١١ ٢٥١,٥	١٣٠ ٣٧٩,٧	٦١ ٨٢٩,٧	٦ ٤٢٠,٨	٥٥ ٤٠٨,٩
١٤٦ ٧١٦,٦	١٦ ٣٣٦,٩	٥ ٠٨٥,٤	١١ ٢٥١,١	١٣٠ ٣٧٩,٧	٦١ ٨٢٩,٧	٦ ٤٢٠,٨	٥٥ ٤٠٨,٩	المجموع، ألف
باء- الإيرادات
مساهمات الدول الأعضاء
٢١٣ ٩١٢,٠	٢٠ ٢٨٢,٠	-	٢٠ ٢٨٢,٠	١٩٣ ٦٣٠,٠	١٣٧ ٨٣٨,١	٢٥ ٨٩٩,٤	١١١ ٩٣٨,٧
اقتسام الدول الأعضاء للتكاليف
٤٨ ٩٣٦,٠	-	-	-	٤٨ ٩٣٦,٠	٤٨ ٦٩٩,٨	-	٤٨ ٦٩٩,٨
مساهمات المؤسسات الحكومية الأخرى
٢ ١٠٠,٠	-	-	-	٢ ١٠٠,٠	٢٢ ٥١٨,٧	-	٢٢ ٥١٨,٧
الهبات العامة
٩١٢,٠	-	-	-	٩١٢,٠	٥٢٠,٣	-	٥٢٠,٣
مساهمات المنظمات الدولية
١٦ ٩٦٠,٠	-	-	-	١٦ ٩٦٠,٠	١٥ ٩١٨,٥	-	١٥ ٩١٨,٥
الفوائد
٥ ١٠٠,٠	٢ ٦٠٠,٠	-	٢ ٦٠٠,٠	٢ ٥٠٠,٠	٨ ٣٦٧,٠	١ ٢٠٤,٥	٧ ١٦٢,٥
إيرادات متنوعة
٥٠٠,٠	٢٥٠,٠	-	٢٥٠,٠	٢٥٠,٠	١٥ ٢١٤,٩	١ ٦٩٨,٦	١٣ ٥١٦,٣
٢٨٨ ٤٢٠,٠	٢٣ ١٢٢,٠	-	٢٣ ١٢٢,٠	٢٦٥ ٢٨٨,٠	٢٤٩ ٠٧٧,٣	٢٨ ٨٠٢,٥	٢٢٠ ٢٧٤,٨	المجموع الفرعي
-	٢٥ ١٤٨,٨	٢٥ ١٤٨,٨	-	(٢٥ ١٤٨,٨)	-	١٣ ٦١٩,٢	(١٣ ٦١٩,٢)	تسوية الدعم البرنامجي
٢٨٨ ٤٢٠,٠	٤٨ ٢٨٠,٨	٢٥ ١٤٨,٨	٢٣ ١٣٢,٠	٢٤٠ ١٣٩,٢	٢٤٩ ٠٧٧,٣	٤٢ ٤٢١,٧	٢٠٦ ٦٥٥,٦	المجموع، باء
٤٣٥ ١٣٦,٦	٦٤ ٦١٧,٧	٣٠ ٢٣٤,٢	٣٤ ٣٨٣,٥	٣٧٠ ٥١٨,٩	٣١٠ ٩٠٧,٠	٤٨ ٨٤٢,٥	٢٦٢ ٠٦٤,٥	المجموع، أولاً (ألف + باء)
ثانياً- النفقات
التوجيه والإدارة التنفيذي
٢ ٦٨٠,٠	٢ ٠٧٤,٠	-	٢ ٠٧٤,٠	٦٠٦,٠	١ ٠١٧,٥	١ ٠١٧,٥	-
البرنامج الفرعي ١: سيادة القانون
١ ٦٢٣,٥	٢٣٠,٠	-	٢٣٠,٠	١ ٣٩٣,٥	٢ ٧٣٨,٥	١,٥	٢ ٧٣٧,٠
البرنامج الفرعي ٢: تحليل السياسات والاتجاهات
١٦ ٨٣١,٨	٧ ٢١٨,٦	-	٧ ٢١٨,٦	٩ ٦١٣,٢	١٣ ٩٥٢,١	٦ ٩٦٩,٩	٦ ٩٨٢,٢
البرنامج الفرعي ٣: الوقاية والعلاج وإعادة الإدماج في المجتمع، والتنمية البديلة
٣٢ ٧٠٤,١	٧ ٩٧٨,١	٥ ١٢١,٣	٢ ٨٥٦,٨	٢٤ ٧٢٦,٠	٣٤ ٧٨٤,١	٨ ٣٣٨,٠	٢٦ ٤٤٦,١	المقر
٢٤٧ ٨١٣,٠	١٦ ٦٣٤,٤	٨ ٣٧٥,٧	٨ ٢٥٨,٧	٢٣١ ١٧٨,٦	١٢٦ ٢٢١,٧	١٥ ٥٩٤,٩	١١٠ ٦٢٦,٨	المكاتب الميدانية
١١ ٠٢٤,٣	٩ ٧٤٧,٧	٧ ٣٥٢,٥	٢ ٣٩٥,٢	١ ٢٧٦,٦	٨ ٢٦٤,٤	٧ ٤٧١,٩	٧٩٢,٥	الدعم البرنامجي
٧٩٨,٠	٧٩٨,٠	٧٩٨,٠	-	-	٢ ٩٥٤,٥	٢٦٨,٠	٢ ٦٨٦,٥	الوكالات المنفذة الخارجية
٣١٣ ٤٧٤,٧	٤٤ ٦٨٠,٨	٢١ ٦٤٧,٥	٢٣ ٠٣٣,٣	٢٦٨ ٧٩٣,٩	١٨٩ ٩٣٢,٨	٣٩ ٦٦١,٧	١٥٠ ٢٧١,١	المجموع، ثانياً
١٢١ ٦٦١,٩	١٩ ٩٣٦,٩	٨ ٥٨٦,٧	١١ ٣٥٠,٢	١٠١ ٧٢٥,٠	١٢٠ ٩٧٤,٢	٩ ١٨٠,٨	١١١ ٧٩٣,٤	ثالثاً- الأرصدة النقدية (أولاً-ثانياً)
(٢ ٣٣٧,٣)	(٢ ٣٣٧,٣)	(٢ ٣٣٧,٣)	-	-	-	٥ ٢٦١,٣	(٥ ٤٩٥,٤)	تحويلات إلى (من) صناديق أخرى
-	-	-	-	-	-	-	(٥٠٠,٥)	إعادة أموال إلى المانحين

الميزانية المنقحة ٢٠٠٩-٢٠٠٨	الميزانية الفعلية ٢٠٠٧-٢٠٠٦	البند
المجموع	المجموع الفرعي	تكاليف الدعم البرنامجي	الأموال العامة الغرض	الأموال الخاصة الغرض	المجموع	الأموال العامة الغرض	الأموال الخاصة الغرض
(٧)+(٤)=(٨)	(٦)+(٥)=(٧)	(٦)	(٥)	(٤)	(٦)+(١)=(٣)	(٢)	(١)
تسويات أخرى للاحتياطيات والأرصدة المالية
(١ ٦٧٣.٠)	(١ ٦٧٣.٠)	(٧١٥,٣)	(٩٥٧,٧)	-	-	١٢٧,١	٤٧٥,٢
-	-	-	-	-	-	٤٥٣,٥	٢٥ ٨١٠,٩	تسويات سابقة على الفترة
-	-	-	-	-	-	١ ٣١٤,٢	(١ ٧٠٣,٩)	صافي التغييرات في الاعتمادات والاحتياطيات
١١٧ ٦٥١,٦	١٥ ٩٢٦,٦	٥ ٥٣٤,١	١٠ ٣٩٢,٥	١٠١ ٧٢٥,٥	١٢٠ ٩٧٤,٢	١٦ ٣٣٦,٩	١٣٠ ٣٧٩,٧	الاحتياطيات والأرصدة المالية في نهاية فترة السنتين
رابعاً- الاحتياطي التشغيلي
-	-	-	-	-	١٢ ٠٠٠,٠	١٢ ٠٠٠,٠	-	الرصيد في بداية فترة السنتين
-	-	-	-	-	(١٢ ٠٠٠,٠)	٠٠٠,٠	(١٢)	تحويلات لتغطية استحقاقات نهاية الخدمة وما بعد التقاعد
٢ ٣٣٧,٣	٢ ٣٣٧,٣	٢ ٣٣٧,٣	-	-	-	-	-	تحويلات من الرصيد التقدي
٢ ٣٣٧,٣	٢ ٣٣٧,٣	٢ ٣٣٧,٣	-	-	-	-	-	الرصيد التقدي في نهاية فترة السنتين

باء- صندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية

٤٢- في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ طوّل صندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية بأن يتحمل ٢٥ في المائة من إجمالي ميزانية النفقات العامة الغرض لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (اختصاراً: مكتب المخدرات والجريمة)، في حين أن ما كان الصندوق قد طوّل بتحمّله في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ اقتصر على ٢٥ في المائة من تكاليف المكاتب الميدانية التابعة لمكتب المخدرات والجريمة. وكما جاء في الميزانية المدججة فإن هذه النسبة المعوية استندت إلى حصة الصندوق في إجمالي حافظلة المشاريع الخاصة الغرض لمكتب المخدرات والجريمة. وبما أن هذه هي أول مرة تعرض فيها الميزانية على لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية عقب اعتماد الجمعية العامة القرار ٦١/٢٥٢ فالأمل معقود على أن تتحمل الدول الأعضاء والجهات المانحة الأخرى مسؤولية تمويل تلك الميزانية وأن توفر الزيادة الضرورية في المساهمات العامة الغرض.

٤٣- ويوجز الجدول ٦ الوضع المالي لصندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية. ومن المتوقع أن تبلغ الإيرادات العامة الغرض ٥,١ مليون دولار في فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩؛ وهو ما يمثل زيادة قدرها ١,٤ مليون دولار (٣٧ في المائة) عن الإيرادات المتوقعة الواردة في الميزانية المدججة وقدرها ٣,٧ مليون دولار، لكنه يمثل نقصاً قدره ١,٤ مليون دولار عن احتياجات الإيرادات التقديرية التي عرضت في الميزانية المدججة وقدرها ٦,٥ مليون

دولار. ومن المتوقع أن تصل نفقات الأموال العامة الغرض إلى ٧,١ مليون دولار؛ وهو ما من شأنه أن يمثل زيادة في الاحتياجات قدرها ٠,٦ مليون دولار (١٠ في المائة) عن النفقات المتوقعة المذكورة في الميزانية المدججة ونقصاناً إجمالياً قدره ٢ مليون دولار. وما لم ترد مساهمات إضافية فإن تلك التقديرات المنقحة للإيرادات والنفقات ستؤدي إلى رصيد مالي لا يمكن تحمله قدره ١,٦ مليون دولار في نهاية ٢٠٠٩.

الجدول ٦

برنامج الجريمة: الملخص المالي لصندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية،
٢٠٠٦-٢٠٠٧ و ٢٠٠٨-٢٠٠٩
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة الأمريكية)

البند	الميزانية المنقحة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	الميزانية الفعلية ٢٠٠٦-٢٠٠٧
المجموع الفرعي	تكاليف الدعم البرنامجي	الأموال العامة الغرض	المجموع	الأموال الخاصة الغرض	الأموال العامة الغرض
(٧)+(٥)=(٨)	(٦)	(٥)	(٦)+(١)=(٣)	(٤)	(٦)
أولاً- التمويل
ألف - الاحتياطيات والأرصدة النقدية في بداية فترة السنتين
١٠٧٠٦٥,٨	٤٩٦٧,٢	١٢٠٣,١	١٠٢٠٩٨,٦	٦٩٠٣٨,٩	٥٥٢٥,٣
١٠٧٠٦٥,٨	٤٩٦٧,٢	١٢٠٣,١	١٠٢٠٩٨,٦	٦٩٠٣٨,٩	٥٥٢٥,٣
المجموع، ألف
باء - الإيرادات
٩٩٠٥٤,٤	٤٦١٨,٠	-	٩٤٤٣٦,٤	٧٧١٢٠,٩	٣٣٧٦,٨
١٩٩٤,٠	-	-	١٩٩٤,٠	٢٦٢٧,٥	-
٨٩١٦,٨	-	-	٨٩١٦,٨	١٩٨١٤,٤	-
٤٢٤٢,٤	-	-	٤٢٤٢,٤	١٥٣٧,٧	-
١٧٦٢,٢	-	-	١٧٦٢,٢	٨٧٠,٢	-
٦٨٩٠,١	٣٠٠,٠	-	٦٥٩٠,١	٦٥٧٦,٨	٤٦٤,١
١٣٤٤,٢	١٥٠,٠	-	١١٩٤,٢	٦٧٠١,٢	١٥٧,٣
١٢٤٢٠٤,١	٥٠٦٨,٠	-	١١٩١٣٦,١	١١٥٢٤٨,٧	٣٩٩٨,٢
-	٩٧٠٣,٢	٩٧٠٣,٢	(٩٧٠٣,٢)	-	٤٧٠١,٣
١٢٤٢٠٤,١	١٤٧٧١,٢	٩٧٠٣,٢	١٠٩٤٣٢,٩	١١٥٢٤٨,٧	٨٦٩٩,٥
٢٣١٢٦٩,٩	١٩٧٣٨,٤	١٠٩٠٦,٣	٨٨٣٢,١	٢١١٥٣١,٥	١٤٢٢٤,٨
المجموع، باء
٢٣١٢٦٩,٩	١٩٧٣٨,٤	١٠٩٠٦,٣	٨٨٣٢,١	٢١١٥٣١,٥	١٤٢٢٤,٨
المجموع أولاً (ألف + باء)
ثانياً- النفقات
٧٨٧,٨	٧٨٧,٨	-	٧٨٧,٨	-	-
٤٧٠٦٢,٣	١٥٤,٦	١٥٤,٦	٤٦٩٠٧,٧	١١٠٤٤,٢	٦٨,٨
٤٩٦١,٢	١٨٧٩,٤	-	١٨٧٩,٤	٣٠٨١,٨	٥٨٨,٤

البند	الميزانية الفعلية ٢٠٠٦-٢٠٠٧	الميزانية المنقحة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	المجموع الفرعي	تكاليف الدعم البرنامجي	الأموال العامة الغرض	الأموال الخاصة الغرض	المجموع	المجموع
(١)	(٢)	(٣)=(١)+(٢)	(٤)
وإعادة الإدماج في المجتمع، والتنمية البلدية
المقر	٢٤٠٩٥,٧	١١٤٥,٠	٢٥٢٤٠,٧	٢٠٨٨٩,٢	٣٧١,٨	٢٤٣٨,٧	٢٨١٠,٥	٢٣٦٩٩,٧
المكاتب الميدانية	٢١٦٢٦,٢	٥٧٩٨,٩	٢٧٤٢٥,١	٥٩٥٤١,٢	٣٢٥٦,٦	٢٧٩١,٩	٦٠٤٨,٥	٦٥٥٨٩,٧
الدعم البرنامجي	٦٤٧٩,٣	١٠٦١,٨	٧٥٤١,١	٧٤٤٦,٤	٨٠٠,١	٢٦١٩,٢	٣٤١٩,٣	١٠٨٦٥,٧
الوكالات المنفذة الخارجية	١٢٨٥,٠	-	١٢٨٥,٠	-	-	٥٧١,٠	٥٧١,٠	٥٧١,٠
المجموع ثانياً	٦٥٥٦٣,٢	٨٦٦٢,٩	٧٤٢٢٦,١	١٣٧٨٦٦,٣	٧٠٩٥,٧	٨٥٧٥,٤	١٥٦٧١,١	١٥٣٥٣٧,٤
ثالثاً- الأرصدة النقدية (أولاً-ثانياً)	١٠٤٤٩٩,٦	٥٥٦١,٩	١١٠٠٦١,٥	٧٣٦٦٥,٢	١٧٣٦,٤	٢٣٣٠,٩	٤٠٦٧,٣	٧٧٧٣٢,٥
تحويلات إلى (من) صناديق أخرى	(١٠٠٣,٠)	٤٤٦,٣	(٥٥٦,٧)	-	-	(٩١٩,٣)	(٩١٩,٣)	(٩١٩,٣)
إعادة أموال إلى المانحين	(١٢٢٠,٣)	-	(١٢٢٠,٣)	-	-	-	-	-
تسويات أخرى للاحتياطيات والأرصدة المالية	(٩٨٦,٠)	(٩٩٦,٦)	(١٩٨٢,٦)	-	(١٧٢,٨)	(١٣٨,٢)	(٣١١,٠)	(٣١١,٠)
تسويات سابقة على الفترة	(٩٥٩,٩)	(٤٤,٤)	(١٠٠٤,٣)	-	-	-	-	-
صافي التغييرات في الاعتمادات والاحتياطيات	١٧٦٨,٢	-	١٧٦٨,٢	-	-	-	-	-
الاحتياطيات والأرصدة المالية في نهاية فترة السنتين	١٠٢٠٩٨,٦	٤٩٦٧,٢	١٠٧٠٦٥,٨	٧٣٦٦٥,٢	١٠٦٣,٦	١٢٧٣,٤	٢٨٣٧,٠	٧٦٥٠٢,٢
رابعاً- الاحتياطي التشغيلي
الرصيد في بداية فترة السنتين	-	-	-	-	-	-	-	-
تحويلات لتغطية استحقاقات نهاية الخدمة وما بعد التقاعد	-	-	-	-	-	-	-	-
تحويلات من الرصيد النقدي	-	-	-	-	-	٩١٩,٣	٩١٩,٣	٩١٩,٣
الرصيد النقدي في نهاية فترة السنتين	-	-	-	-	-	٩١٩,٣	٩١٩,٣	٩١٩,٣

(أ) تشمل الصندوق الفرعي لمعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة.

٤٤- ومما يظهر أكثر فأكثر مدى هشاشة نمط تمويل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تدهور المساهمات العامة الغرض المقدمة إلى صندوق برنامج المخدرات وعدم تأمين تمويل واف لأول ميزانية لصندوق برنامج الجريمة. ويبين الوضع الراهن أن صندوق برنامج الجريمة غير قادر على تحمل الحصة المسندة إليه في نفقات الأموال العامة الغرض لمكتب المخدرات والجريمة. وفي هذا الصدد سيتم، اعتباراً من عام ٢٠١٠، عرض الأموال العامة الغرض لصندوق برنامج المخدرات وبرنامج الجريمة كميزانية واحدة عامة الغرض. أما حافظتنا مشاريع الأموال العامة الغرض لكلا الصندوقين فستظلان منفصلتين نظراً

لأن معظم المساهمات مخصصة تخصيصاً محددًا في كل من الصندوقين. وسيقترن دمج حسابات الأموال العامة الغرض بدمج حسابات الصندوقين فيما يخص تكاليف الدعم البرنامجي. ولا تقتصر منافع هذا الترشيح على المضي في تبسيط الميزانية وفي مواءمتها مع باب الميزانية العادية الوحيد المتعلق بالمخدرات والجريمة وإنما ستشمل أيضاً انتفاء الحاجة إلى توزيع التكاليف بين هذين الصندوقين باستخدام صيغ تؤدي إما إلى إفلاس صندوق برنامج الجريمة أو إلى إسناد حصة غير تناسبية في التكاليف العامة إلى صندوق برنامج المخدرات.

٤٥ - ومن المتوقع أن ترتفع الإيرادات العامة الغرض لصندوق برنامج الجريمة من ١١١,٣ مليون دولار في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ إلى ١١٩,١ مليون دولار في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ومن المنتظر أن يزيد حجم تنفيذ البرنامج بحيث يصل إلى ١٣٧,٩ مليون دولار. ومع ازدياد حجم تنفيذ البرنامج يُتوقع أن ينخفض رصيد الأموال الخاصة الغرض الذي بلغ ١٠٢,١ مليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٧ إلى ٧٣,٧ مليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٩.

خامساً - الاستنتاجات

٤٦ - في تقرير المدير التنفيذي بشأن الميزانية المدججة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ قيل إنه ما لم يتم توفير مساهمات إضافية عامة الغرض من أجل تمويل احتياجات المشاريع في إطار صندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية فإن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة سيكون مضطراً إلى تنفيذ تدابير بشأن إجراء تخفيضات ملحوظة في التكاليف تكفل قدرة الصندوق على أداء التزاماته. ولو كانت التوقعات الأصلية المتعلقة بالإيرادات العامة الغرض لصندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات قد تحققت لكان دمج الأموال العامة الغرض للصندوقين قد وازن الإيرادات والنفقات العامة الغرض المدججة. ويبرهن انخفاض الإيرادات العامة الغرض عن قيمتها المتوقعة وارتفاع التكاليف، على النحو الوارد في هذا التقرير، على أن هناك الآن حاجة إلى اتخاذ إجراء حاسم يكفل تقليص نفقات الأموال العامة الغرض بمبلغ لا يقل عن مليوني دولار في عام ٢٠٠٩.

٤٧ - إن الأموال العامة الغرض تستخدم في المجالات التالية:

(أ) تغطية بعض تكاليف مكتب المدير التنفيذي، وبوجه خاص جداً التكاليف المرتبطة بوحدة التقييم المستقلة؛

(ب) تمويل جزء من مهام شعبة تحليل السياسات والشؤون العامة، المتمثلة في تحليل السياسات وإجراء البحوث والدعوة إلى المناصرة والتخطيط الاستراتيجي والاتصال، بما في ذلك مكاتب الاتصال في نيويورك وبروكسل؛

(ج) تمويل جزء من مهام شعبة العمليات المتمثلة في الحوكمة والأمن البشري وسيادة القانون والتنمية الصحية والبشرية؛

(د) تمويل الممثلين الميدانيين لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (وبعض نوابهم)؛

(هـ) تمويل تشغيل أداة التبليغ والمحاسبة والإدارة الخاصة بمشروع نظام إدارة المعلومات البرنامجية والمالية (بروفي) التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

٤٨ - إن تدابير ضغط التكاليف في تلك المجالات ستؤثر على قدرة المكتب على الاستمرار، على نحو فعال وكفاء، في أداء مهامه الآخذة في الاتساع. وفي الماضي كان بمقدور المكتب تقليص نفقات الأموال العامة الغرض عبر تجميد بعض الوظائف الشاغرة وعبر تنفيذ تدابير تزيد من الفعالية في مجالات السفر وتنفيذ المشاريع وعبر تخصيص مزيد من التكاليف للمشاريع. إلا أن كل هذه التدابير لن تحقق وحدها الوفورات المطلوبة في عام ٢٠٠٩. وفي هذا الصدد يجري حالياً استعراض تفصيلي للمهام الحيوية بغية إعادة هيكلة وتبسيط عمل المكتب، سواء في المقر أو في الميدان.

٤٩ - وفي ٢٠٠٨ أنشأت كل من لجنة المخدرات، في مقرها ١/٥١، ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، في مقرها ٢/١٧، فريقاً عاملاً يتولى مناقشة وإعداد توصيات بشأن كيفية ضمان وجود تبنٍ سياسيٍ من جانب الدول الأعضاء وكيفية تحسين البنية الأساسية والوضع المالي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. إن نجاح عمل هذا الفريق العامل أمر حاسم في الحفاظ على عمل المكتب وتوسيع نطاقه، علماً بأن هدف المكتب هو إدامة وتوسيع جهود الأمم المتحدة في مجالات مراقبة المخدرات ومنع الجريمة ومكافحة الإرهاب الدولي بكل أشكاله وتحدياته.

المرفق الأول

أهداف فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، والإنجازات المتوقعة، ومؤشرات الإنجاز، ومقاييس الأداء حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨*

ألف - التوجيه والإدارة التنفيذي

المهدف: ضمان التنفيذ الكامل للولايات التشريعية والامتثال لسياسات الأمم المتحدة وإجراءاتها فيما يتعلق بإدارة برنامج العمل والموارد من الموظفين والموارد المالية.

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز	الحالة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨
(أ) إدارة برنامج العمل على نحو فعال	إنجاز النواتج والخدمات في الوقت المناسب مقاييس الأداء: النسبة المئوية التي تنفذ من خطة عمل المكتب في وقت مناسب المهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٩٨ في المائة	أفيد عن تنفيذ ٦٤٤ مُخرجاً (٣١ في المائة)، من بين ٢٠٦٦ مُخرجاً مبرمجاً؛ وعن إحراز تقدم في تنفيذ ٣٣٧ مُخرجاً آخر (١٦ في المائة).
(ب) تعيين الموظفين وإلحاقهم بالعمل في وقت مناسب	حدوث انخفاض في متوسط عدد أيام شغور وظائف الفئة الفنية مقاييس الأداء: عدد أيام شغور الوظائف المهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٩٣ يوماً	بناء على خطة عمل الموارد البشرية التي بدأ سريانها في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ بلغ متوسط عدد أيام شغور وظائف الفئة الفنية في مكتب المخدرات والجريمة ١٣٣ يوماً.
(ج) تحسين التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين في أعداد الموظفين	'١' حدوث زيادة في النسبة المئوية للموظفين المعيّنين من الدول الأعضاء غير الممثلة والمنخفضة التمثيل في المكتب مقاييس الأداء: عدد الموظفين المعيّنين لتمثيل تلك الدول المهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٦ في المائة	'١' من بين ٢٠ موظفاً جديداً عُينوا في المكتب أو نُقلوا إليه في عام ٢٠٠٨ كان هناك موظف واحد (٥ في المائة) ينتمي إلى بلد منخفض التمثيل.
'٢' حدوث زيادة في النسبة المئوية للنساء في الفئة الفنية وما فوقها فيما يتعلق بالتعيين لمدة سنة واحدة أو أكثر مقاييس الأداء: النسبة المئوية للنساء المعيّنات في تلك الوظائف المهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٥٠ في المائة	'٢' تقديرات ٢٠٠٨: ٥١ في المائة ضمن سلسلة الـ ١٠٠ المتعلقة بلائحة الموظفين و٤٢ في المائة ضمن سلسلة الـ ١٠٠ و ٢٠٠. من بين الموظفين الجدد الذين عينوا في المكتب أو نقلوا إليه ضمن سلسلة الـ ١٠٠ في ٢٠٠٨، وعددهم ٢٠ موظفاً، كان هناك ١٠ نساء (٥٠ في المائة).

* تشمل مدخلات قدمتها نخبة من موظفي المكتب الميدانيين.

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز	الحالة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨
(د) تحديد المسائل الناشئة التي تتطلب عناية الدول الأعضاء	حدوث زيادة في عدد المناسبات التي تعالج فيها الدول الأعضاء المسائل التي يوجّه إليها انتباهها مقاييس الأداء: عدد الاجتماعات التي يوجّه فيها انتباه الدول الأعضاء إلى تلك المسائل الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٢٥ اجتماعاً	قام المدير التنفيذي، في ١٨ مناسبة، بإطلاع مجموعات شتى من الدول الأعضاء على مسائل تخص المكتب.
(هـ) زيادة فعالية إنجاز برامج المكتب من خلال تحقيق تحسن مستمر في أنشطة التقييم	تحسين نوعية التقييمات التي تساهم في الارتقاء بأداء البرامج ووضع السياسات مقاييس الأداء: عدد التقييمات التي أجريت والتوصيات التي تلقت الدعم ونطاقها وعمقها الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩:	خلال الفترة المستعرضة أجرت وحدة التقييم المستقلة ٣ تقييمات رئيسية وقدمت ١٠٤ توصيات حظيت ٧٦ منها (٨٨ في المائة) بقبول إدارة المكتب. وجرّ حالياً تنفيذ كل التوصيات المقبولة. أدارت الوحدة تقييمين للمشاريع. وجرّ حالياً النظر في التوصيات المقدمة وعددها ٢٥ توصية.
٤ تقييمات مواضيعية تتسم بأوسع نطاقاً وأكثر عمقاً، مع اعتماد ٨٠ في المائة من التوصيات وتنفيذها	قدمت الوحدة إرشادات ودعماً إلى ٢٧ تقييماً للمشاريع. وأوضحت عملية تقويم ذاتي، استندت إلى عينة تتألف من ٤٨ مشروعاً، أنه تم تنفيذ ٨٠ في المائة من التوصيات المقدمة.
٥٠ تقييماً للمشاريع (تحت إدارة وحدة التقييم المستقلة) يتسمان بأوسع نطاقاً وأكثر عمقاً، مع اعتماد ٨٠ في المائة من التوصيات وتنفيذها	٥٠ تقييماً للمشاريع (تحت إدارة المكاتب الميدانية التابعة للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة) تتسم بأوسع نطاقاً وأكثر عمقاً، مع اعتماد ٨٥ في المائة من التوصيات وتنفيذها

باء - برنامج العمل

البرنامج الفرعي ١ - سيادة القانون

الهدف: ترويج تدابير فعالة للتصدي للجريمة والمخدرات والإرهاب بتيسير تنفيذ الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة وترويج نظم عدالة جنائية منصفة وإنسانية من خلال استخدام وتطبيق معايير الأمم المتحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية.

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز	الحالة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨
(أ) التصديق العالمي على الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية	١٤ زيادة عدد الدول الأطراف المصدقة على اتفاقية الجريمة المنظمة والبروتوكولات الملحق بها بمساعدة المكتب مقاييس الأداء: عدد الدول الأطراف	١٤ أصبحت ٩ دول جديدة أطرافاً في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية؛ في حين أصبحت ٨ دول جديدة أطرافاً في بروتوكول مكافحة الاتجار بالمخدرات و٧ دول جديدة أطرافاً في بروتوكول مكافحة تهريب

الإجراءات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز	الحالة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨
الملحقة بما واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والاتفاقيات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة المتعلقة بالإرهاب	الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٤٠ دولة عضواً إضافية	المهاجرين و ١٠ دول جديدة أطرافاً في بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة.
٢٤ 'زيادة عدد الدول المصدقة على اتفاقية مكافحة الفساد بمساعدة المكتب مقياس الأداء: عدد الدول الأطراف الـهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٤٠ دولة عضواً إضافية	٢٢ 'دولة عضواً إضافية
٣٤ 'زيادة مجموع عدد التصديقات على الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المتصلة بالإرهاب مقياس الأداء:
أ- مجموع عدد التصديقات على الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية الستة عشر المتصلة بالإرهاب من جانب الدول التي تلقت مساعدة منذ عام ٢٠٠٣ الـهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٤٧٠ (٧٥ تصديقاً إضافياً)	أ- ٤٦٩ تصديقاً (٧١ منها في ٢٠٠٨)
ب- مجموع عدد الدول التي صدّقت على جميع الاتفاقيات والبروتوكولات الاثني عشر الأولى ذات الصلة بالإرهاب الـهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ١١٥ دولة	ب- ١٠٢ دولة
ج- مجموع عدد الدول التي صدّقت على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي (الاتفاقية الثالثة عشرة) الـهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٣٠ دولة	ج- ٤٦ دولة (منها ١٧ في ٢٠٠٨)
(ب) تحسين القدرات الوطنية على سن تشريعات داخلية تتسق مع الاتفاقيات والبروتوكولات المذكورة أعلاه	الدول التي اعتمدت تشريعات وطنية لتنفيذ أحكام الصكوك القانونية المتصلة بالمخدرات والجريمة والإرهاب بمساعدة المكتب

الحالة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨	مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
مقاييس الأداء: ١٠٠ '١' التشريعات الوطنية التي تُنفذ صكوكا قانونية متصلة بالمخدرات	الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: سيُحدد لاحقا
١٠٠ '٢' التشريعات الوطنية التي تنفذ صكوك مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية	الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ١٥
١٠٠ '٣' التشريعات الوطنية التي تنفذ صكوك مكافحة الفساد	الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ١٥
١٠٠ '٤' اعتمدت ٢٣ دولة تشريعات مناهضة للإرهاب؛ في حين تعكف ٣٩ دولة أخرى على إعداد تشريعات جديدة مماثلة أو على تنقيح مثل هذه التشريعات.	الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٤٠
١٠٠ '١' عدد مؤسسات وموظفي العدالة الجنائية الذين تلقوا خدمات مشورة قانونية ومدخلات موضوعية أخرى من أجل تنفيذ اتفاقيات المخدرات والجريمة والإرهاب	(ج) تحسين قدرات نظم العدالة الجنائية الوطنية على تنفيذ أحكام الاتفاقيات والبروتوكولات المذكورة أعلاه
مقاييس الأداء: ١٥ - أ	أ- مؤسسات العدالة الجنائية التي تتلقى مساعدة على تطبيق اتفاقيات المخدرات الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ١٥
ساعد قسم الجريمة المنظمة والعدالة الجنائية المكتب الميداني لغرب ووسط أفريقيا على تنفيذ مشاريع لمكافحة المخدرات تسدي خدمات استشارية تتعلق بتقوية نظم العدالة الجنائية في كاب فردي وغينيا-بيساو من أجل مكافحة الاتجار بالمخدرات في غرب أفريقيا.
ب- تم توفير تدريب للمدعين العامين والقضاة في أوغندا والبرازيل وجمهورية إيران الإسلامية والعراق (بالتعاون مع المعهد الدولي للدراسات العليا في العلوم الجنائية، سيراكوسا، إيطاليا) بشأن متطلبات اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.	ب- مؤسسات العدالة الجنائية التي تتلقى مساعدة على تطبيق اتفاقيات الجريمة الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ١٥

الإجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز	الحالة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨
ج- موظفو العدالة الجنائية الذين تلقوا تدريباً/إرشادات بشأن تطبيق اتفاقيات مكافحة الإرهاب	ج- تلقى ٦٠٠ ١ موظف وطني مختص بالعدالة الجنائية تدريبات/إرشادات متخصصة.
الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٣ ٠٠٠
٢٤ عدد الأدوات القانونية والممارسات الجيدة التي وضعتها الدول الأعضاء لتنفيذ اتفاقيات الجريمة	٢٤ استُحدثت الأدوات التالية:
مقاييس الأداء: عدد ما استُحدث من أدوات وممارسات جيدة	- دليل ممارسات جيدة بشأن مصادرة الموجودات على نحو غير قائم على الإدانة؛
الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٥	- توسيع دليل السلطات الوطنية المختصة ليشمل اتفاقية الجريمة المنظمة؛
- مجموعة ممارسات جيدة بشأن إجراء تحقيقات مشتركة؛
- توسيع المكتبة القانونية الإلكترونية لتشمل تشريعات اتفاقية مكافحة جريمة المنظمة؛
فهرس أمثلة الحالات التي نجحت فيها عدة دول في استخدام اتفاقية الجريمة المنظمة كأساس للموافقة على طلبات تسليم المجرمين والمساعدات القانونية المتبادلة والتعاون الدولي بشأن مصادرة المضبوطات.
(د) توفير خدمات عالية النوعية للأجهزة والهيئات التشريعية المنشأة بموجب معاهدات والمعنية بالمخدرات والجريمة والإرهاب	١٤ النسبة المئوية من أعضاء المكتب الموسع للجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية الذين أعربوا عن ارتياحهم التام لنوعية الخدمات التقنية والموضوعية التي توفرها الأمانة ولتقديمها في وقت مناسب
مقاييس الأداء: النسبة المئوية للأعضاء الذين أعربوا عن ارتياحهم التام
أ- لجنة المخدرات	أ- يبين استقصاء أجري أثناء دورة لجنة المخدرات الحادية والخمسين أن ٨٥ في المائة من أعضاء مكتب اللجنة الموسع قد أعربوا عن ارتياحهم التام لنوعية الخدمات التي قدمتها الأمانة.
الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٨٥ في المائة

الحالة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨	مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
ب- يبين استقصاء أجري أثناء الدورة السابعة عشرة للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية أن ٨٥ في المائة من أعضاء مكتب اللجنة الموسع أعربوا عن ارتياحهم التام لنوعية الخدمات التي تقدمها الأمانة.	ب- لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٨٥ في المائة
٢٤ النسبة المئوية من أعضاء الهيئات ذات الصلة الذين أعربوا عن ارتياحهم التام لنوعية الخدمات التقنية والموضوعية التي توفرها الأمانة ولتقديمها في وقت مناسب مقاييس الأداء: النسبة المئوية للأعضاء الذين أعربوا عن ارتياحهم
أ- سُتُجمع البيانات في عام ٢٠٠٩. وقد جاءت التعقيبات بشأن الإعداد للمؤتمر وتحضير وثائقه وحصيلة أعماله إيجابية. فقد قالت الوفود في كلماتها المديح للأمانة حسبما يرد في تقرير دورة المؤتمر الرابعة.	أ- مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٨٠ في المائة
ب- سُتُجمع البيانات في عام ٢٠٠٩. وقد جاءت التعقيبات بشأن الإعداد للمؤتمر وتحضير وثائقه وحصيلة أعماله إيجابية. فقد قالت الوفود في كلماتها المديح للأمانة حسبما يرد في تقرير دورة المؤتمر الثانية.	ب- مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٦٠ في المائة
٣٤ صُنِّف ١٠٠ في المائة من أعضاء الهيئة الذين شاركوا في الاستقصاء السنوي المتعلق بمدى الارتياح لعمل الأمانة على أنه ممتاز أو جيد جداً أو مرضٍ تماماً.	٣٤ النسبة المئوية من أعضاء الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات الذين أعربوا عن ارتياحهم التام لنوعية الخدمات التقنية والموضوعية التي توفرها الأمانة ولتقديمها في وقت مناسب مقاييس الأداء: النسبة المئوية للأعضاء الذين أعربوا عن ارتياحهم الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٧٥ في المائة
١٤ توفير خدمات المشورة والتدريب للأجهزة المركزية بشأن التعاون الدولي، مع تركيز خاص على تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة	(هـ) تعزيز القدرة على التعاون الدولي لمكافحة الإحرام والجريمة المنظمة والفساد والاتجار بالمخدرات والإرهاب، وكذلك لاسترداد الموجودات والمساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين

مقاييس الأداء:

- أ- عدد الأجهزة المركزية التي تتلقى التدريب بشأن التعاون الدولي في المسائل الجنائية
الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ١٥
- ب- عدد الدول التي تلقت خدمات مشورة لإنشاء أجهزة مركزية معنية بالتعاون الدولي في المسائل الجنائية ولتسيير تلك الأجهزة بفعالية
الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٦٠
- ٢٤- تعزيز قدرة الدول الأعضاء في مجال التعاون الدولي، حسبما يظهر من عدد موظفي العدالة الجنائية الذين تلقوا تدريباً من المكتب في مجال التعاون الدولي في المسائل الجنائية وفقاً لاتفاقيات المخدرات والجريمة ذات الصلة
مقاييس الأداء: عدد الموظفين الذين تلقوا تدريباً
الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ١٠٠٠
- ٣٠- عدد الدول الأعضاء التي اعتمدت على المساعدة التي يقدمها المكتب من أجل تقديم إرشادات/تدريبات متخصصة لموظفي العدالة الجنائية في مجال التعاون الدولي في المسائل الجنائية المتصلة بمكافحة الإرهاب
مقاييس الأداء: عدد الدول الأعضاء التي استفادت من مساعدات المكتب
الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٨٥
- أ- قُدم تدريبٌ إلى تسع بلدان في أمريكا اللاتينية (الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وبوليفيا وبيرو وشيلي وكولومبيا وفنزويلا (جمهورية فنزويلا البوليفارية))
- ب- في عام ٢٠٠٨ قُدم تدريبٌ إلى سلطات مركزية في ٨١ دولة عضواً حصلت ٣٠ دولة على خدمات استشارية؛ ومن بين هذه الدول سيراليون وليبيريا والمكسيك وبليز و ٥ دول في وسط آسيا و ٤ دول في جنوب أفريقيا و ٣ دول مطلة على نهر الميكونغ و ١٤ دولة من دول جزر المحيط الهادئ
- ٢٤- شارك ٩٥ ممارساً ينتمون إلى ٢٥ بلداً في حلقة عملية موجهة إلى الدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، عقدت في فيينا في الفترة من ٧ إلى ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٨؛ وشارك ٥١ ممارساً ينتمون إلى ٢٥ بلداً في حلقة عملية موجهة إلى البلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية والناطقة بالبرتغالية، عقدت في داكار في الفترة من ١٠ إلى ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨؛ وشارك ٦٠ ممارساً ينتمون إلى ٣١ دولة عضواً في منظمة الدول الأمريكية في حلقة عملية موجهة إلى بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، عقدت في بوغوتا في الفترة من ١٢ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧؛ وتلقى ١٠٠ مسؤول عن العدالة الجنائية تدريباً في مجالات تتعلق بمكافحة الفساد.
- ٣٠- ٨٦ دولة عضواً

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز	الحالة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨
(و) تعزيز قدرة الدول الأعضاء، لا سيما الدول الخارجة من نزاعات أو التي تمر بمرحلة انتقالية، على تطوير نظم عدالة جنائية داخلية ميسور الوصول إليها وخاضعة للمساءلة وفقاً للمعايير والقواعد الدولية، والمحافظة عليها	زيادة توفير خدمات المشورة القانونية، لا سيما لصالح الدول الخارجة من نزاعات أو التي تمر بمرحلة انتقالية، من أجل تطوير نظم العدالة الجنائية مقاييس الأداء: عدد الدول الأعضاء التي تتلقى مثل هذه الخدمات الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ١٠ دول	حصلت على مساعدات قانونية خمس دول خارجة من نزاعات (أفغانستان وتيمور ليشتي وغينيا-بيساو وكمبوديا وهايتي). تلقت سيراليون وليبيريا، من خلال بعثتين أوفدتا إليهما في ٢٠٠٨، مزيداً من الخدمات الاستشارية القانونية بشأن تطوير نظم العدالة الجنائية.
(ز) تحسين قدرة نظم العدالة الجنائية الوطنية على استخدام وتطبيق معايير العدالة الجنائية	وُضِع أدوات لمساعدة نظم العدالة الجنائية الوطنية على استخدام وتطبيق معايير الأمم المتحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية مقاييس الأداء: عدد الأدوات التي يتم وضعها الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٣	وُضِع دليلٌ موجه إلى الممارسين بشأن إصلاح نظم العدالة الجنائية في الدول الخارجة من نزاعات؛ ووضعت الصيغة النهائية للقانون النموذجي بشأن المسائل التي تنطوي على ضحايا من الأطفال وشهود على الجرائم. ووضعت أدوات تدريبية بشأن مواضيع حماية الشهود، والقانون النموذجي لمكافحة غسل الأموال، وإصلاح العدالة الجنائية. وقامت ثلاث دول (بوليفيا وكولومبيا وهندوراس) رسمياً باعتماد أداة إدارة الدعاوى من أجل إضفاء مزيد من الفعالية على التحقيقات الجنائية.
(ح) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على معالجة الجوانب القانونية المتعلقة بمكافحة الإرهاب، حسبما جاء في استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب	عدد الدول التي تلقت المساعدة على معالجة العناصر ذات الصلة في استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب مقاييس الأداء: عدد الدول الأعضاء التي تلقت مثل هذه المساعدات الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٨٥ دولة	٨٦ دولة
(ط) تعزيز المعارف والخبرات الفنية القانونية لدى الدول الأعضاء بشأن مسائل منع الإرهاب، بجملة وسائل منها تنظيم البرامج التدريبية وحلقات العمل والحلقات الدراسية	عدد موظفي العدالة الجنائية الذين تلقوا إرشادات/تدريبات من المكتب بشأن تطبيق أحكام الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المتصلة بالإرهاب مقاييس الأداء: عدد الموظفين الذين تلقوا إرشادات/تدريبات الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٣ ٠٠٠	حصل ١,٦٠٠ موظف وطني مختص بالعدالة الجنائية على إرشادات/تدريبات

البرنامج الفرعي ٢ - تحليل السياسات والاتجاهات

الهدف: تعزيز المعرفة بالاتجاهات المواضيعية والشاملة لعدة قطاعات من أجل صياغة سياسات فعالة واتخاذ تدابير عملية وتقييم الأثر بغية زيادة الدعم المقدم في مجال الوقاية من المخدرات غير المشروعة والجريمة والأعمال الإرهابية والحد منها.

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز	الحالة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨
(أ) تعزيز المعرفة بالاتجاهات بما في ذلك الاتجاهات الناشئة في المخدرات وفي مسائل محددة في مجال الجريمة والمتاحة للدول الأعضاء والمجتمع الدولي	١٠ عدد المنشورات التي استنزلت من موقع الويب مقاييس الأداء: عدد المنشورات التي استنزلت الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ١٠ ملايين	١٠ عدد المنشورات التي استنزلت من موقع الويب ارتفع مرة أخرى في عام ٢٠٠٨؛ علماً بأن التقرير العالمي عن المخدرات والتقرير المعنون "أفغانستان: استقصاء الأفيون" كانا من أكثر المنشورات التي استنزلت.
٢٠ حجم/كمية البيانات المتاحة في قاعدة البيانات المركزية بشأن المخدرات والجريمة مقاييس الأداء: حجم/كمية البيانات المتاحة الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٣٥٠.٠٠٠ سجل	٢٠ في عام ٢٠٠٨ زاد إجمالي حجم البيانات المتاحة بنسبة ١٠ في المائة ليصل إلى قرابة ٤٠٠.٠٠٠ سجل.
٣٠ عدد الإحالات المرجعية إلى منشورات المكتب البحثية مقاييس الأداء: عدد الإحالات المرجعية الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: المنشورات العامة: ٣٥٠.٠٠٠ المنشورات العلمية فقط: ٧٠٠	٣٠ في المؤلفات العلمية، ١٠٠٠ اقتباس.
(ب) تعزيز قدرة الدول الأعضاء والمجتمع الدولي على إعداد تدابير استراتيجية من أجل التصدي للاتجاهات الناشئة في مجال المخدرات والجريمة	إجراء وصف نوعي للتقارير والدراسات الخاصة والورقات والتوصيات التي تُؤخذ في الحسبان في تدابير التصدي الاستراتيجي وتُسهّم فيها على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي مقاييس الأداء: عدد التقييمات الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: تقييم واحد يقوم به خبراء المكتب	بالإضافة إلى نشر نسخة عام ٢٠٠٨ من التقرير العالمي عن المخدرات ودراسات عن رصد المحاصيل غير المشروعة، في كل من أفغانستان وبوليفيا وبيرو وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكولومبيا وميانمار، نشر المكتب دراسة عن "الجريمة وتأثيرها في بلدان البلقان والبلدان المضارة". كما عُرض في مؤتمرين رفيعي المستوى (نظمتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومنظمة الدول الأمريكية) تقريران عن "الاتجار بالمخدرات باعتباره تهديداً أمنياً يواجه غرب أفريقيا" و"التهديد الذي يمثله الاتجار بالمخدرات في الأمريكتين". وصدرت خمس دراسات، تتضمن تقارير عن اتجاهات الاتجار غير المشروع بالمخدرات، أُعدت من أجل لجنة المخدرات وهيئتها الفرعية؛ كما قدمت تدخلات موضوعية إلى مبادرة ميثاق

الحالة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨	مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
باريس، اشتملت على دراسة عن التدفقات المالية المرتبطة بإنتاج الأفيون الأفغاني والاتجار به.	١٠ زيادة عدد المؤسسات التي تطلب الحصول على معلومات ومواد تقنية متاحة من خلال المكتب مقياس الأداء: عدد المؤسسات الطالبة الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٣٢٠	(ج) القدرات العلمية والمتعلقة بالتحليل الشرعية: تحسين قدرة الدول الأعضاء في المجالات العلمية ومجال التحليل الشرعية من أجل استيفاء المعايير المقبولة دولياً
<p>(ج) و(د) خلال عام ٢٠٠٨ سجلت "العمليات التعاونية الدولية"، وهي عبارة عن مخطط اختباري احترافي طرحه المكتب على الدول الأعضاء، زيادة نسبتها ٣٠ في المائة في عدد المختبرات المشاركة (التي يبلغ عددها الآن ٨٠ مختبراً). وظلت أنشطة المكتب تتضمن وضع ونشر مبادئ توجيهية ومعايير بشأن الممارسات العلمية؛ وذلك استجابة لطلبات وردت من أكثر من ١٨٠ مؤسسة تلتزم فيها الحصول على المواد التقنية المتاحة من خلال المكتب. واستُكمل دليل عن تنفيذ نظم إدارة الجودة في مختبرات فحص المخدرات؛ وأعدت مواد عن التوعية بمسرح الجريمة واحتياجات معاهد علوم التحليل الشرعية من حيث مهارات الموظفين والمعدات؛ ووحدة نمطية تتعلق بتقييم البنية الأساسية التحليلية الشرعية فيما يخص عدة تقييم العدالة الجنائية الخاصة بالمكتب، التي ستتاح في مستهل عام ٢٠٠٩. كما بُدلت جهود ترمي إلى تحسين إدراج التحليلات الشرعية ضمن النظم الوطنية لترشيد عمليات مراقبة المخدرات ومنع الجريمة؛ لا سيما فيما يخص أفضل الممارسات في مجال مكافحة الاتجار بالبشر وتكامل نظم العدالة الجنائية. وقد ذكر عشرون مختبراً (أي ٧١ في المائة من الردود المتلقاة) أن لديها موظفين شاركوا في الاجتماعات الوطنية المشتركة بين الوكالات التي عقدت في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧؛ أما بيانات الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ فلن تتاح قبل نهاية عام ٢٠٠٩.</p>	<p>٢٠ عدد المختبرات التي تتلقى المساعدة من المكتب وتُفيد بتحسين قدراتها في المجالات العلمية ومجالات التحليل الشرعية مقياس الأداء: عدد المختبرات الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٨٠</p> <p>٣٠ زيادة عدد المختبرات المشاركة بفعالية في العملية التعاونية الدولية مقياس الأداء: عدد المختبرات المشاركة الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٦٥</p> <p>عدد الحالات التي ييسر فيها المكتب المشاركة في البرامج ذات الصلة المشتركة بين الوكالات في الجوانب المتعلقة بإنفاذ القوانين و/أو الجوانب التنظيمية و/أو القضائية و/أو الصحية مقياس الأداء: عدد الحالات التي ييسر فيها المكتب تلك المشاركة الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: حالتان في السنة لكل مختبر</p>	(د) زيادة استخدام المعلومات العلمية والبيانات المختبرية، بدعم من المكتب، فيما يتعلق بالعمليات الاستراتيجية وتقرير السياسات واتخاذ القرارات
<p>وفيما يخص المؤشرين (ج) و(د) فإنهما يتعلقان بمعلومات تم الحصول عليها عبر استبيان يرسل مرة واحدة كل سنتين (الفترة المرجعية هي فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧). ولعل من الأفضل أن تحدّد نسبة مئوية تراعي معدل إعادة استمارات الاستبيانات. ثم إن عدد المختبرات خاضع للتقلبات التي تطرأ من سنة إلى أخرى. لذا يُقترح تعديل صيغة المؤشر (ج) و(د) بحيث تنص على ما يلي "النسبة المئوية من المختبرات التي تتلقى المساعدة من المكتب وتُفيد بتحسين قدرتها في المجالات العلمية ومجالات التحليل الشرعية"؛ وتعديل صيغة المؤشر (د) بحيث تنص على ما يلي</p>

الحالة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨	مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
<p>"النسبة المئوية من المخترعات التي تفيد بأنها تشارك في بيانات التحليل الشرعية الخاصة بالأنشطة المشتركة بين الوكالات التي تضطلع بها سلطات إنفاذ القوانين والسلطات الرقابية والقضائية والصحية و/أو تحليل الاتجاهات؛ أو التي تفيد بأنها تستخدم تلك البيانات".</p>	<p>١٤ تحسين الحفاضة بمواءمة أفضل للأموال والاحتياجات العملية (الاستراتيجية)، عن طريق جلب مزيد من الأموال الخاصة الغرض المخصصة على نحو مرن</p> <p>مقاييس الأداء: حجم الأموال الخاصة الغرض المخصصة على نحو مرن كنسبة مئوية من إجمالي حجم الأموال الخاصة الغرض</p> <p>الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٢٠ في المائة</p>	<p>(هـ) توافر قدر وافٍ من الأموال العامة الغرض والخاصة الغرض التي حُشدت وفقاً للأهداف الاستراتيجية ولاحتياجات ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، بوسائل متعددة منها توسيع الشراكات الاستراتيجية والعمل مع القطاع الخاص على نحو منهجي</p>
<p>في عام ٢٠٠٨ بلغت التبرعات المعقودة بشأن كل من المخدرات والجريمة ٢٥٨,٨ مليون دولار؛ أي ما يمثل زيادة نسبتها ٤٣,٧ في المائة قياساً على عام ٢٠٠٧. وقد ساهمت مجموعة المانحين الرئيسيين بما نسبته ٥٤ في المائة من إجمالي التمويل الطوعي؛ في حين ساهمت الجهات المانحة الناشئة والوطنية بما نسبته ٣٨,٥ في المائة. وترسخت الشراكات مع عدد من وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية الأخرى، مما أسفر عن زيادة ملحوظة في حجم التمويل المشترك (١٦,٢ مليون دولار). وفي عام ٢٠٠٨ وصل عدد اتفاقات التمويل المشترك واقتسام التكاليف، المعقودة مع الجهات المانحة والمفوضية الأوروبية والمؤسسات المالية الدولية، إلى ٢٥٤ اتفاقاً. وتسارعت عجلة التعاون والإشراف المشترك مع القطاع الخاص؛ حتى أن حجم التمويل المشترك الفعلي تضاعف ثلاث مرات في عام ٢٠٠٨ (٢,٤ مليون دولار). أما إجمالي التمويل المخصص تخصيصاً مرناً فقد ظل ثابتاً من حيث قيمته الاسمية لكنه انخفض من حيث نصيبه في إجمالي التمويل الخاص الغرض إذ بلغت نسبته ٨ في المائة بسبب الزيادة غير المسبوقة في حجم الهبات المخصصة.</p>	<p>٢٤ عدد اتفاقات التمويل المشترك و/أو اتفاقات تقاسم التكاليف مع الجهات المانحة والمفوضية الأوروبية والمؤسسات المالية الدولية</p> <p>مقاييس الأداء: عدد الاتفاقات</p> <p>الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٤٨٠</p> <p>٣٤ جمع الأموال من القطاع الخاص والتشارك معه، بوسائل متعددة منها المساهمات العينية، في رعاية أحداث إقليمية/مواضيعية ذات صلة (مثل المبادرة العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر، والجرائم ذات الصلة بالهوية، ومنع تعاطي المخدرات، والتدريب الحاسوبي)</p> <p>مقاييس الأداء: عدد المساهمات الواردة من القطاع الخاص</p> <p>الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: مساهمتان</p>	<p>(و) زيادة وعي الجمهور بالمسائل ذات الصلة بالمخدرات والجريمة والإرهاب بجميع صوره وتجلياته، وبمعايير الأمم المتحدة وقواعدها ذات الصلة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية</p>
<p>١٤ أفلح المكتب في جعل إعلانات خدمته العامة بشأن مكافحة الفساد تُعرض مجاناً على محطة CNN International حيث عُرضت أكثر من ٣٠٠ مرة خلال فترة مدتها ثلاثة أشهر؛ بالإضافة إلى عرضها على ٣ محطات تلفزيونية وطنية. وتجرى حالياً مفاوضات مع محطات تلفزيونية إخبارية دولية أخرى مثل محطة Sky News ومحطة Bloomberg TV. وما زال هناك طلب على إعلانات خدمة المكتب العامة السابقة؛ والدليل على ذلك أن محطة</p>	<p>١٤ عدد محطات البث في العالم التي تبث إعلانات الخدمة العامة الخاصة بالمكتب، والمقابلات الإذاعية ونشرات الأخبار المرئية والتسجيلات التلفزيونية الخاصة</p> <p>مقاييس الأداء: عدد المحطات</p> <p>الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ١٤٥</p>

الإنتاجات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز	الحالة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨
<p>MTV Latvia تعرض إعلاناً من هذه الإعلانات أُنتج في عام ٢٠٠٥ عن الأيلز وفيروسه واستخدام الحقن في تعاطي المخدرات. كما أنتج المكتب شريط فيديو إخبارياً في عام ٢٠٠٨ وُزِع على سبع محطات تلفزيونية وطنية وعلى شبكات توزيع مثل اتحاد البث الأوروبي (الذي يضم أكثر من ٧٥ عضواً عاملاً في ٥٦ بلداً علاوة على ٤٥ عضواً منتسباً؛ حيث يبلغ جمهوره ٦٥٠ مليون شخص أسبوعياً)، وشبكة ENEX الأوروبية (٣٣ قناة تشمل معظم أكبر القنوات التلفزيونية التجارية الأوروبية)، وشبكتي APTN و UNifeed (خدمة توزيع أفلام الفيديو التابعة للأمم المتحدة، التي تضم في عضويتها أكثر من ٥٠٠ محطة إرسال في شتى أنحاء العالم). ومن الصعب معرفة العدد الدقيق من المحطات التلفزيونية التي استخدمت تلك المواد.</p>
<p>٢٤ المسائل المعروضة بالفعل خارج الأمم المتحدة كما يدل على ذلك عدد المقالات الصحفية التي نُشرت وغطت أعمال المكتب</p> <p>مقاييس الأداء: عدد المقالات المنشورة</p> <p>الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٦٠٠٠ مقالة</p>	<p>٢٤ تفيد التقديرات بأن عدداً يتراوح بين ٥٠٠ ٣ مقالة و ٤٠٠٠ مقالة سُكِّب عن المكتب خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩.</p>

البرنامج الفرعي ٣- الوقاية والعلاج وإعادة الإدماج في المجتمع، والتنمية البديلة

(أ) سيادة القانون

الهدف: ترويج تدابير فعالة للتصدي للجريمة والمخدرات بتيسير تنفيذ الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة وترويج نظم عدالة جنائية منصفة وإنسانية من خلال استخدام وتطبيق معايير الأمم المتحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية.

الإنتاجات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز	الحالة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨
<p>(أ) تحسين قدرة نظم العدالة الجنائية الوطنية على تنفيذ أحكام الاتفاقيات والبروتوكولات</p>	<p>١٤ زيادة عدد المبادئ التوجيهية والعُدُد وغيرها من مقومات بناء القدرات المتعلقة بإرساء ممارسات جيدة التي تُوفّر للدول الأعضاء لكي تستخدمها في تنفيذ الاتفاقيتين</p> <p>مقاييس الأداء: عدد ما يقدّم من مقومات بناء القدرات</p> <p>اتفاقية الجريمة المنظمة:</p> <p>الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٢</p> <p>اتفاقية مكافحة الفساد:</p>	<p>١٤ في عام ٢٠٠٨ نشر المكتب الممارسات الجيدة المتعلقة بحماية الشهود في الدعاوى الجنائية التي تنطوي على جرائم منظمة.</p>

الإجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز	الحالة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨
الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٥	٢٤ 'زيادة عدد البلدان التي تلقت خدمات استشارية ومدخلات تقنية أخرى ذات صلة بتنفيذ أحكام الاتفاقيتين	٢٤ 'أسديت خدمات استشارية ومدخلات تقنية أخرى إلى ما لا يقل عن ٢٣ بلداً في مجال مكافحة الفساد والحكم الرشيد.
مقاييس الأداء: عدد البلدان المتلقية اتفاقية الجريمة المنظمة:	٦ العدد المستهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٦	ونشرت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ الطبعة الثانية من عدة مكافحة الاتجار بالبشر. ومن المتوقع أن ينشر بحلول نهاية ٢٠٠٨ دليل مكافحة الاتجار بالبشر، الموجه إلى ممارسي العدالة الجنائية. كما أعدت وريقات عن مؤشرات الاتجار بالبشر؛ ووُزعت في منتدى فيينا لمكافحة الاتجار بالبشر، الذي عقد في شباط/فبراير ٢٠٠٨.
الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٣٥	اتفاقية مكافحة الفساد:	وتم تدريب قرابة ٧٠ ممارساً سعودياً مختصاً بالعدالة الجنائية، بالتعاون مع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية في الرياض؛ وعقدت في أوزبكستان حلقة عملية وطنية عن التصدي للاتجار بالبشر، وذلك في إطار مشروع المساعدة التقنية UZBS20؛ وبناء على طلب مجلس دول بحر البلطيق عرض ونوقش اقتراح طرحه المكتب بشأن تنفيذ مشروع مشترك بين المكتب والمجلس المذكورين، بالتعاون بين هيئات المجتمع المدني وهيئات إنفاذ القوانين في منطقة بحر البلطيق؛ وكجزء من المشروع XAWT24، المتعلق ببناء القدرة على إنفاذ القوانين من أجل منع ومكافحة تهريب المهاجرين في منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وموريتانيا، أوفدت بعثة مشتركة بين المكتب ومكتب الشرطة الأوروبي (اليوروبول) من أجل تقييم وتحديد الثغرات التي تشوب تصدي نظم العدالة الجنائية لمسألة تهريب المهاجرين في غينيا-بيساو والرأس الأخضر؛ وساعد المكتب على تنظيم مؤتمر إقليمي، عُقد في مامايا برومانيا وشارك فيه المكتب، من أجل تنفيذ مشروع مشترك بين المكتب ومنظمة التعاون الاقتصادي لمنطقة البحر الأسود بشأن تعزيز تصدي العدالة الجنائية لأنشطة الاتجار بالبشر في منطقة البحر الأسود؛ ونُظمت وعُقدت في سلوفاكيا دورة تدريبية موجهة إلى القضاة والمدعين العامين في إطار مشروع المساعدة التقنية FS/SLO/01/R19؛ وأسديت مشورة تقنية متخصصة أثناء اجتماع لفريق خبراء الانترنتبول بشأن الاتجار بالبشر، عقد في

الحالة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨	مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
<p>ويندهوك بناميبيا؛ وأسديت مشورة تقنية متخصصة إلى حلقة عمل وطنية عقدت في الصين بشأن تنفيذ بروتوكول؛ وفي مؤتمر وطني عن الجريمة عقد في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية قدم تدريباً على التصدي لتهرب المهاجرين والاتجار بالبشر؛ وأسديت مشورة تقنية وتعاونية متخصصة إلى اجتماع لسلطات حرس الحدود في الاتحاد الأوروبي عقد في وارسو على هيئة اجتماع خبراء نظمتها الوكالة الأوروبية لإدارة التعاون التشغيلي عند نقاط الحدود الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي؛ ودعم المكتب تطوير "المركز الوطني لمكافحة الاتجار بالبشر"، المقام في كولومبيا والذي يرمي إلى تحقيق هدف محدد هو أعمال أحكام اتفاقية منع الجريمة المنظمة فيما يخص التحقيق مع مرتكبي الجرائم ومقاضاتهم وحماية حقوق الضحايا.</p>	<p>زيادة المساعدة المقدمة إلى البلدان لدعمها في الامتثال للمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال مقاييس الأداء: عدد البلدان التي تتلقى مساعدات الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٤٥</p>	<p>(ب) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على إنشاء نظم شاملة وفعالة لمكافحة غسل الأموال المتصل بالجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات والفساد وتمويل الإرهاب، وفقاً لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة</p>
<p>شارك ممثلون لأكثر من ٢٠ بلداً في منطقة البحر المتوسط في حلقة دراسية إقليمية لبلدان حافة البحر المتوسط بشأن غسل الأموال في سياق الاتجار بالبشر.</p> <p>وشاركت بوليفيا في برنامج الموجهين القضائيين، الخاص بالمكتب، بشأن مكافحة الفساد؛ وتطوعت بأداء دور البلد الرائد في إطار آلية استعراض النظراء الخاصة باتفاقية مكافحة الفساد.</p> <p>وأعدت، بدعم من المكتب، تشريعات بشأن مصادرة الموجودات المدنية؛ وقد اعتمدت بيرو تلك التشريعات، في حين تعزم إكوادور عرضها التماساً لاعتمادها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.</p> <p>وفي فييت نام قدم المكتب خدمات تتعلق ببناء القدرات القطرية على مكافحة غسل الأموال، علاوة على خدمات استشارية إلى وحدات الاستخبارات المالية.</p>	<p>حدوث زيادة في عدد البلدان التي تلقت خدمات استشارية ومدخلات تقنية أخرى دعماً لآليات استرداد/إعادة الموجودات مقاييس الأداء: عدد البلدان المتلقية الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ١٥</p>	<p>(ج) تعزيز القدرة على التعاون الدولي في مجال استرداد الموجودات</p>

الإجراءات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز	الحالة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨
(د) تعزيز القدرة على التعاون في إنفاذ القوانين لمكافحة الإجرام والجريمة المنظمة والفساد والاتجار بالمخدرات وتسريب السلائف والإرهاب، بما في ذلك استخدام تقنيات التحريات الخاصة استخداماً فعالاً وحماية الشهود	١٤ زيادة المشاركة في التعاون الإقليمي على إنفاذ القوانين، كالتعاون مع المركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى ومركز الخليج للمعلومات الجنائية، بمساعدة من المكتب مقاييس الأداء: عدد البلدان المشاركة الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ١٢	١٤ هناك الآن ١٣ دولة تشارك في مبادرات كل من المركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى ومركز الخليج للمعلومات الجنائية.
٢٤ وضع تدابير تصد إقليمية ورسم أهداف امتثال وطنية من خلال الاتفاقات الجماعية التي توصلت إليها المتديبات الإقليمية في الأمم المتحدة، مثل اجتماعات رؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات واللجنة الفرعية المعنية بالاتجار غير المشروع بالمخدرات والمسائل ذات الصلة في الشرقين الأدنى والأوسط مقاييس الأداء: عدد الاتفاقات الجماعية الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٤	٢٤ انطلاقاً من التوصيات التي اعتمدت عند بحث مواضيع متخصصة تتعلق بإنفاذ قوانين المخدرات في الفرق العاملة المنبثقة عن اجتماعات رؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات، أفادت الدول الأعضاء بعقد اتفاقيين جماعيين بشأن التعاون وتبادل المعلومات.
٣٤ عدد البلدان التي تلقت مساعدة لتنفيذ برامج عملية المنحى تهدف إلى تحقيق نتائج يمكن قياسها في مكافحتها للاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة مقاييس الأداء: عدد البلدان التي تلقت مساعدات الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٤٠	في غينيا-بيساو، وهي بلد عبور هام لتجارة الكوكايين من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا عن طريق غرب أفريقيا، يجري تحديث الشرطة القضائية وتدريب أفرادها على مكافحة الاتجار بالمخدرات؛ وذلك على يد الأكاديمية الوطنية للشرطة الاتحادية في البرازيل وفي إطار مشروع المكتب I90. ففي عام ٢٠٠٨ تدرّب في البرازيل أكثر من ٥٠ شرطياً، من أمريكا اللاتينية ومن غينيا-بيساو وبلدان أفريقية أخرى ناطقة بالبرتغالية، في مجال التعاون على إنفاذ القوانين من أجل مكافحة الجريمة المنظمة وفي مجال تقنيات التحري الخاصة.
(هـ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء، لا سيما الدول الخارجة من نزاعات أو التي تمر بمرحلة انتقالية، على وضع نظم عدالة جنائية محلية ميسور الوصول إليها وخاضعة للمساءلة وفقاً للمعايير والقواعد الدولية، والمحافظة على هذه النظم	١٤ زيادة عدد الأدوات والأدلة ومواد التدريب التي تصدر وتستخدم بنجاح لتحسين إجراءات وممارسات العدالة الجنائية مقاييس الأداء: عدد المواد التي أنتجت واستخدمت بنجاح الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٦	١٤ نشرت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ الطبعة الثانية من عُدّة مكافحة الاتجار بالبشر. ومن المتوقع أن ينشر بحلول نهاية عام ٢٠٠٨ دليل مكافحة الاتجار بالبشر، الموجه إلى ممارسي العدالة الجنائية. ووضعت الصيغة النهائية لأربعة كتيبات وأدوات تدريبية؛ كما أتيحت باللغتين الإسبانية والفرنسية أدوات كانت متاحة من قبل باللغة الإنكليزية.

الإجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز	الحالة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨
٢٤ زيادة مشاركة المكتب في البعثات التقييمية الموفدة إلى البلدان الخارجة من نزاعات أو التي تمر بمرحلة انتقالية بهدف تحسين إجراءات وممارسات العدالة الجنائية	٢٤ في عام ٢٠٠٨ أوفد المكتب ١٦ بعثة تقييمية وبرنامجية إلى بلدان خارجة من نزاعات أو تمر بمرحلة انتقالية، وذلك في مجال إصلاح العدالة الجنائية.
مقاييس الأداء: عدد البعثات الموفدة الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٨

(ب) الوقاية والعلاج وإعادة الإدماج في المجتمع، والتنمية البديلة

الهدف: (أ) الحد من فرص ممارسة أنشطة وتحقيق مكاسب غير مشروعة والحوافز عليها، والحد من تعاطي المخدرات، والإصابة بالأيدز وفيروسه (فيما يتعلق بمتعاطي المخدرات بالحقن وأوساط السجون والاتجار بالبشر) والنشاط الإجرامي والإيذاء مع التركيز الخاص على النساء والأطفال، وكذلك نشر المعلومات والممارسات الناجحة في تلك المجالات؛ (ب) وتنظيم حملات الوقاية الفعالة، ورعاية متعاطي المخدرات ومرتكبي الجرائم المتصلة بالمخدرات وإعادة إدماجهم في المجتمع، ومساعدة ضحايا الجريمة؛ (ج) وتشجيع التعاون الدولي وتعزيزه على أساس مبدأ تقاسم المسؤولية في التنمية البديلة المستدامة، بما في ذلك التنمية البديلة الوقائية حيثما يكون ذلك مناسباً.

الإجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز	الحالة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨
(أ) تعزيز فهم واستخدام المعايير والقواعد الدولية لمنع الجريمة	البلدان التي اعتمدت/نفذت استراتيجيات/برامج لمنع الجريمة وفقاً للمبادئ التوجيهية المتعلقة بمنع الجريمة، بمساعدة من المكتب مقاييس الأداء: عدد البلدان الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٢٠	٨ بلدان (بما في ذلك من خلال وضع برامج إقليمية)
(ب) تعزيز القدرات الوطنية على الوقاية من تعاطي المخدرات	١٤ عدد البلدان التي تملك آلية مناسبة لتقييم تعاطي المخدرات مقاييس الأداء: عدد البلدان الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٨٤	١٤ تلقي ٤٩ بلداً دعماً من برنامج التقييم العالمي بشأن تعاطي المخدرات، التابع للمكتب، يتعلق بإعداد وإجراء تقييمات تخص تعاطي المخدرات.
٢٤ البلدان التي اعتمدت/نفذت استراتيجيات/برامج للوقاية من تعاطي المخدرات وفقاً لإعلان المبادئ التوجيهية للحد من الطلب على المخدرات مقاييس الأداء: عدد البلدان الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٢٠	٢٤ ١٩ بلداً استمر المكتب في تقديم الدعم للدول الأعضاء حتى يتسنى لها أن تخطط وتنفذ وترصد وتقيم أنشطة ترمي إلى منع المخدرات وتماشى مع إعلان المبادئ التوجيهية للحد من الطلب على المخدرات. ولم يكد عام ٢٠٠٨ إلا وكانت هناك ١٩ دولة عضواً قد تلقت مثل هذا الدعم.
(ج) إذكاء الوعي بالاتجار بالبشر في أوساط السلطات المعنية وعمامة الجمهور	عدد البلدان التي تستخدم أدوات المكتب وأدلتها ومواد التدريبية لتحسين إجراءات وممارسات العدالة الجنائية فيما يتعلق بالاتجار بالبشر	يتلقى نحو ٦٥ بلداً مساعدة تقنية في إطار ٢٦ مشروع مساعدة تقنية بشأن الاتجار بالبشر.

الإجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز	الحالة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨
والمجموعات المستضعفة	مقاييس الأداء: عدد البلدان
الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٧٠
(د) زيادة قدرة الدول الأعضاء على إنشاء هيئات مستقلة وفعالة لمكافحة الفساد وعلى تعزيزها، وعلى وضع سياسات وقائية لمنع الفساد وتنفيذها بفعالية، امتثالاً لاتفاقية مكافحة الفساد	عدد البلدان التي استفادت من مساعدة المكتب والتي: '١' اعتمدت سياسات/استراتيجيات لمكافحة الفساد، '٢' وأنشأت أجهزة لمكافحة الفساد
مقاييس الأداء: عدد البلدان
'١' الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٢٠	'١' ١٠ بلدان
'٢' الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٨	'٢' ٤ بلدان
(هـ) تعزيز نزاهة وشفافية نظم العدالة الجنائية في سياق منع الفساد من خلال تعزيز القدرات الوطنية	عدد البلدان التي اعتمدت آليات تكفل نزاهة القضاء والنيابة العامة والشرطة، بمساعدة من المكتب	٧ بلدان
مقاييس الأداء: عدد البلدان
الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ١٥
(و) توسيع قدرة الدول الأعضاء على الحد من انتشار الأيدز وفيروسه في أوساط متعاطي المخدرات بالحقن وفي السجون	عدد '١' الاستراتيجيات الوطنية التي وُضعت في مجال الأيدز وفيروسه لتوفير الخدمات الوقائية والرعاية لمتعاطي المخدرات بالحقن، '٢' وبرامج الوقاية والرعاية التي وُضعت في السجون، واعتمدت بمساعدة من المكتب
مقاييس الأداء: عدد البلدان التي لديها مثل هذه الاستراتيجيات أو البرامج
'١' الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ١٥	'١' ٢٠ بلداً
'٢' الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ١٠	'٢' ١٥ بلداً
(ز) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تصميم برامج التنمية البديلة المستدامة وتنفيذها، بما في ذلك القيام، في سياق تنميتها الأوسع وحيثما يكون ذلك مناسباً، بوضع برامج للتنمية البديلة الوقائية ترمي إلى منع الزراعة غير المشروعة لحشخاش الأفيون وشجيرة	زيادة استخدام البلدان لما يلزم من الأدوات والخدمات التدريبية والاستشارية والمساعدة التقنية لدعم التنمية البديلة الفعالة، بمساعدة من المكتب	حتى تاريخه عملت ٧ دول أعضاء مع المكتب إما في تنفيذ مشاريع تنمية بديلة وإما في الاضطلاع بأنشطة محددة ترمي إلى ترويج منتجات تم تطويرها من خلال مساعٍ إنمائية بديلة.
مقاييس الأداء: عدد البلدان
الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ١١
وفي كولومبيا شرع المكتب في تنفيذ برنامج تنمية بديلة شامل يُدمج أنشطة ترمي إلى '١' تزويد المزارعين بحوافز اقتصادية على الاستثمار في شراء الأراضي وتنفيذ المشاريع؛ '٢' وتقديم مساعدات

الإنتاجات المتوقعة	مؤشرات الإنتاج	الحالة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨
الكوكا ونبته القنب والحد منها والقضاء عليها	تقنية عامة تشمل الممارسات التجارية الحديثة، والتسويق، وحماية البيئة؛ '٣' وتنفيذ مشاريع محددة مجدية اقتصادياً (الكاكاو، البن، السياحة الإيكولوجية، مصائد الأسماك)؛ '٤' وتحقيق نمو اجتماعي واقتصادي ورصد جهود الحد من زراعة نبات الكوكا. نمت حافظة تنمية المكتب البديلة في بيرو بحيث تجاوزت ٣ ملايين دولار؛ علماً بأن ٥٥ في المائة من الأموال ترد من مصادر وطنية تشمل ثلاث حكومات إقليمية ووزارة واحدة. كما يدعم المكتب الجهود المستفيضة المبذولة في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بشأن المساعدة والتدريب التقنيين في مجال التنمية البديلة.
(ح) زيادة قدرة الدول الأعضاء على توفير خدمات العلاج والدعم للأشخاص المرهقين للمخدرات، بمن فيهم الأشخاص الذين يتعاطون أنواع المخدرات الجديدة والناشئة	ارتفاع نسبة البلدان: '١' التي توفر خدمات رفيعة الجودة لعلاج متعاطي المخدرات وإعادة تأهيلهم؛ '٢' والتي أنشأت خدمات مناسبة للأشخاص الذين يتعاطون أنواع المخدرات الجديدة والناشئة مقاييس الأداء: النسبة المئوية للبلدان التي توفر مثل هذه الخدمات '١' الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٣٥ في المائة '٢' الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ١٠ في المائة
(ط) زيادة قدرة الدول الأعضاء على تطبيق المعايير الدولية بشأن إدارة/تشغيل السجون بطريقة مهنية، ومعاملة السجناء، وبشأن برامج الإحالة إلى مؤسسات الرعاية، والعدالة التصالحية والعقوبات غير الاحتجازية، حيثما يكون ذلك مناسباً	عدد البلدان التي تستخدم أدوات وأدلة ومواد تدريبية لتحسين إجراءات وممارسات العدالة الجنائية، لا سيما فيما يتعلق بالفئات المستضعفة، كالنساء والأطفال في السجون مقاييس الأداء: عدد البلدان الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ١٠ بلدان.
(ي) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تطبيق المعايير والقواعد الدولية على قضاء الأحداث	عدد البلدان التي تُنفذ المعايير والقواعد الدولية على قضاء الأحداث، بمساعدة من المكتب مقاييس الأداء: عدد البلدان الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٤ بلدان.

الحالة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨	مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
١٤ ' بلدان؛ وتتلقى منظمات حكومية دولية في ستة بلدان دعماً من مشروع يهدف إلى توسيع شبكات مكافحة التهريب بغية زيادة الدعم المقدم إلى ضحايا الاتجار بالبشر.	١٤ ' قدرة البلدان على توفير برامج لمساعدة الضحايا موجهة إلى النساء والأطفال مقاييس الأداء: عدد البلدان التي تملك تلك القدرة الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٤	(ك) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تنفيذ برامج لمساعدة الضحايا موجهة إلى أضعف شرائح المجتمع، بما في ذلك النساء والأطفال
٢٤ ' عُقدت دورات تدريبية في كل البلدان التي شملتها مشاريع المساعدة التقنية (وعددتها يصل تقريباً إلى ٦٥ بلداً)؛ وهناك بلدان أخرى، كالمملكة العربية السعودية مثلاً، استفادت من التدريب المستهدف.	٢٤ ' عدد البلدان التي تعقد فيها دورات تدريبية عن الممارسات الجيدة مع التركيز على الاتجار بالبشر مقاييس الأداء: عدد البلدان الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٣٠
٣٤ ' ٧ بلدان	٣٤ ' عدد البرامج الوطنية للوقاية من الأيدز وفيروسه ورعاية المصابين به التي وُضعت من أجل ضحايا الاتجار بالبشر مقاييس الأداء: عدد البلدان التي وضعت مثل هذه البرامج الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ١٢
عدد البلدان التي تعتمد على مساعدة المكتب لتنفيذ حملات توعية وإعلامية بشأن: ١٤ ' الاتجار بالبشر؛ ٢٤ ' وتهريب المهاجرين؛ ٣٤ ' والفساد مقاييس الأداء: عدد البلدان التي تتلقى مثل هذه المساعدة	(ل) زيادة وعي السلطات المعنية وعمامة الجمهور والفئات المستضعفة بالمسائل والمخاطر ذات الصلة
١٤ ' أوفد ١١٥ بلداً ممثلين إلى منتدى فيينا المعني بمكافحة الاتجار بالبشر، وفي هذا المنتدى وُزعت بجميع لغات الأمم المتحدة نشرة مطوية عن الاتجار بالبشر؛ وطلب ١٦ بلداً الحصول على ٤٦ اسطوانة DVD و ٨ شرائط فيديو إعلانات خدمات عامة عن الاتجار بالبشر. وأعطى الموظفون الموفدون في مهام أو المشاركون في اجتماعات محلية مزيداً من مثل هذه الاسطوانات والشرائط.	١٤ ' الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٥٠
٢٤ ' قدمت، من خلال مهام الموظفين، عروض توعية في ٢٠ بلداً.	٢٤ ' الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ١٠
٣٤ ' ٢٥ بلداً.	٣٤ ' الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٥٠

جيم - الدعم البرنامجي

الهدف: توفير خدمات الدعم التنظيمي والإداري والمالي وخدمات الدعم في مجالات الموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات وغير ذلك من خدمات دعم البنى الأساسية للبرامج الموضوعية الخاصة بـ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على نحو يتسم بالكفاءة.

الإجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز	الحالة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨
(أ) نهج متكامل ومنسق للضوابط المالية، ونظم الموارد البشرية، وإدارة سلاسل الإمدادات، والإبلاغ واتخاذ قرارات موحدة	زيادة عدد عناصر البيانات الاستحاطية/المكررة التي يتم توحيدها مقاييس الأداء: عدد التطبيقات المتعلقة بسير العمل التي تُدمج مع نظام المعلومات الإدارية المتكامل والتي تنطوي على أكثر من مجموعة واحدة من المستعملين عبر وحدات تنظيمية مختلفة	أدمج ٨٠ في المائة من عناصر البيانات الاستحاطية/المكررة.
الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٥٥
(ب) تحسين رصد ومراقبة الميزانية البرنامجية والموارد الخارجة عن الميزانية	تقليص التفاوت في النسب المئوية بين مخصصات الموارد الخارجة عن الميزانية والنفقات مقاييس الأداء: مقدار التفاوت	٢ في المائة (نسبة التفاوت المتوقعة).
الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٢٠ في المائة
(ج) تحسين سلامة البيانات المالية	عدم وجود عدد كبير من الاستنتاجات السلبية لدى مراجعة الحسابات فيما يتعلق بالمسائل المالية الأخرى مقاييس الأداء: عدد استنتاجات مراجعة الحسابات	انعدام وجود أي استنتاجات سلبية لدى مراجعة الحسابات فيما يتصل بالمسائل المالية، وُقِّدَت توصيات مراجعي الحسابات المقبولة تنفيذاً تاماً في غضون فترة السنتين التالية
الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: عدم وجود أي استنتاجات سلبية لدى مراجعة الحسابات فيما يتصل بالمسائل المالية وتنفيذ توصيات مراجعي الحسابات المقبولة تنفيذاً تاماً في غضون فترة السنتين التالية
(د) تحسين التنوع في مهارات الموظفين	١' زيادة في مؤشر تنقل الموظفين مقاييس الأداء: نسبة الموظفين الذين يبدون استعدادهم للتنقل	١' ٧٠ في المائة
الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٦٠ في المائة من الموظفين يبدون استعدادهم للتنقل
٢' زيادة في متوسط عدد أنشطة التدريب وغيرها من أنشطة تطوير مهارات الموظفين، التي ينجزها الموظف الواحد مقاييس الأداء: عدد الدورات التدريبية التي ينجزها الموظف الواحد في المتوسط	٢' زيادة في متوسط عدد أنشطة التدريب وغيرها من أنشطة تطوير مهارات الموظفين، التي ينجزها الموظف الواحد مقاييس الأداء: عدد الدورات التدريبية التي ينجزها الموظف الواحد في المتوسط	٢' ٥,٧ دورة تدريبية
الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٥

الإنتاجات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز	الحالة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨
(هـ) تحسين اتساق مبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع الأهداف التشغيلية للمنظمة	زيادة في نسبة مبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يمكن أن تُنسب إلى استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مقاييس الأداء: النسبة المئوية لكافة التطبيقات التي يمكن أن تنسب إلى استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٢٥ في المائة	٩٠ في المائة
(و) تحسين مستوى النوعية والتوقيت المناسب في اقتناء السلع والخدمات	١٠ زيادة في نسبة المجهزين الذين يعربون عن رضاهم عن خدمات المشتريات مقاييس الأداء: النسبة المئوية للمجهزين الراضين الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٨٥ في المائة	١٠٠ في المائة
٢٠ تقليل وقت تجهيز المشتريات مقاييس الأداء: عدد الأيام التي يستغرقها تجهيز المشتريات الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٩ أيام	٢٠ بلغ متوسط عدد الأيام التي يستغرقها تجهيز المشتريات ٩ أيام فيما يخص أوامر الشراء التي لا تطرح فيها عطاءات و ٤٥ يوماً فيما يخص أوامر الشراء التي تطرح فيها عطاءات.

المرفق الثاني

توزيع التبرعات الخاصة الغرض في فترتي السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ و ٢٠٠٨-٢٠٠٩

١ - يبين الجدول توزيعاً لبرنامج العمل الممول من تبرعات خاصة الغرض في فترتي السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ و ٢٠٠٨-٢٠٠٩، حسب المواضيع والمناطق وشُعب المكتب والصناديق. أما وصف الأداء حسب المواضيع فيرد في متن هذا التقرير. وعملاً بالطلب الذي قدّمته اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بأن يرصد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بدقة الاحتياجات الجغرافية المتغيرة (انظر الوثيقة E/CN.7/2005/9) يُعرض السردُ الوارد أدناه حسب المناطق.

٢ - في أفريقيا والشرق الأوسط إذا استدامت معدلات النمو السابقة أمكن أن يزيد حجم البرنامج بمقدار ٢,٥ مليون دولار (٢٠ في المائة) بحيث يرتفع من ١٢,٧ مليون دولار في فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ إلى ١٥,٢ مليون دولار في فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. فيما يخص صندوق برنامج المخدرات. أما فيما يخص صندوق برنامج الجريمة فمن المتوقع أن يشهد زيادة قدرها ١٩,٩ مليون دولار (١١٣ في المائة) بحيث يرتفع من ١٧,٦ مليون دولار في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ إلى ٣٧,٥ مليون دولار في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ومن هذا المبلغ هناك مبلغ قدره ١٤,٤ مليون دولار يعود إلى مشروع ضخم جارٍ يتعلق بمنع الفساد في نيجيريا. وفي أعقاب اعتماد خطة عمل الاتحاد الأفريقي المنقحة بشأن مراقبة المخدرات ومنع الجريمة (٢٠٠٧-٢٠١٢) أعد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ولجنة الاتحاد الأفريقي مشروعاً مشتركاً يرمي إلى تزويد لجنة الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية بالقدرة على تنفيذ خطة العمل المذكورة. وفي غرب أفريقيا دعم المكتب الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل وضع خطة عمل إقليمية بشأن مراقبة المخدرات. وفي عدة بلدان خارجة من نزاعات، مثل بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان والصومال والعراق وغينيا-بيساو، وفي الأراضي الفلسطينية، قام المكتب - بالتعاون مع كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة - بمضاعفة جهوده في مجالات الاتجار بالمخدرات وإصلاح العدالة الجنائية والفساد والاتجار بالبشر والقرصنة البحرية وإدارة السجون. وجرّ إطلاق مبادرات جديدة تخص سيراليون وليبيريا في إطار مبادرة توحيد عمل الأمم المتحدة. وفي منطقة "الساحل" وضع المكتب برامج متكاملة بشأن المخدرات والجريمة من أجل مالي وموريتانيا والنيجر. ونظراً لتزايد حجم تهريب الكوكايين من أمريكا اللاتينية

عبر غرب أفريقيا أطلق المكتب مبادرة جديدة بشأن إنفاذ القوانين واقتسام المعلومات الاستخباراتية في نخبة من بلدان هاتين القارتين. وأسندت حكومة جنوب أفريقيا إلى المكتب مهمة تنفيذ برنامج ضخيم بشأن تمكين الضحايا كان موضع مفاوضات جرت مع "الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا" التي تولت تمويله. كما أطلق المكتب مبادرتين كبيرتين لمناهضة تهريب المهاجرين في شمال وغرب أفريقيا. ومن أجل توسيع نطاق تعاون المكتب مع بلدان شرق أفريقيا أرسى المكتب برنامجاً إقليمياً للفترة ٢٠٠٩-٢٠١١ سيشرع في تنفيذه مع الدول الأعضاء في شباط/فبراير ٢٠٠٩. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ وقّع اتفاقاً استضافة من جانب المكتب ودولة الإمارات العربية المتحدة من أجل افتتاح مكتب مشاريع دون إقليمية يخص الدول العربية في منطقة الخليج في عام ٢٠٠٩. أضف إلى ذلك أن المكتب دعم إنشاء المركز الخليجي للمعلومات الجنائية في الدوحة. ومن المتوقع أن تسفر التطورات المشار إليها آنفاً عن زيادة ملحوظة في الميزانية خلال عام ٢٠٠٩.

٣- وفي أمريكا اللاتينية والكاريبية من المتوقع أن يرتفع حجم صندوق برنامج المخدرات بمقدار ٧٩,٥ مليون دولار (١٥٧ في المائة) ليصل إلى ١٣٠,٢ مليون دولار في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ بعدما بلغ ٥٠,٧ مليون دولار في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وتعزى هذه الزيادة في المقام الأول إلى المشروع الضخم المتعلق برصد المحاصيل والتنمية البديلة في كولومبيا وإلى اقتسام الحكومات للتكاليف المتعلقة مثلاً بالوقاية من الأيدز وفيروسه ورعاية المصابين به في البرازيل والتنمية البديلة في بيرو والوقاية المجتمعية في المكسيك. وفي مجال التعاون الدولي في المسائل المتعلقة بالعدالة الجنائية، يُتوقع تنفيذ مشروع كبير لمكافحة الاتجار بالمخدرات في البرازيل (من المقرر أن تمويل الحكومة جزءاً كبيراً منه). ويُتوقع أن تزيد أنشطة صندوق برنامج الجريمة بمبلغ ٢,٢ مليون دولار (١٣٢ في المائة)، بحيث ترتفع قيمتها من ١,٧ مليون دولار في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ إلى ٣,٩ مليون دولار في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩؛ وذلك نظراً لطرح عدة مبادرات على ساحة التعاون الدولي في المسائل المتعلقة بالعدالة الجنائية سعياً وراء مكافحة الاتجار بالبشر في البرازيل والمكسيك وفي أمريكا الوسطى؛ وفي المسائل المتعلقة بمحاربة الفساد، خصوصاً في البرازيل. كما يجري إعداد برنامج قطري متكامل يخص المكسيك؛ في حين توضع حالياً اللامسات الأخيرة لبرامج إقليمية تخص أمريكا الوسطى والكاريبية؛ الأمر الذي يُتوقع منه أن يؤدي إلى زيادة أخرى يشهدها عام ٢٠٠٩ في ميزانية تنفيذ البرامج المتعلقة بمجالات سيادة القانون ومنع الجريمة وإصلاح العدالة الجنائية.

٤ - وفي منطقتي شرق آسيا وجنوب آسيا والمحيط الهادئ، يتوقع حدوث زيادة قدرها ١,٢ مليون دولار (٦ في المائة) فيما يخص صندوق برنامج الجريمة، أي من ٢٠,٧ مليون دولار في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ إلى ٢١,٩ مليون دولار في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. فقد زادت أنشطة المشاريع في جنوب آسيا، خاصة في مجال الوقاية من الأيدز وفيروسه وتوفير الرعاية للمصابين به؛ وفي ميانمار زادت حافظة المشاريع بنسبة ١٨ في المائة في عام ٢٠٠٨ بسبب النمو الذي طرأ على ذلك المجال. وفي شرق آسيا شهد عام ٢٠٠٨ مبادرات إيجابية فيما يخص إعادة هيكلة وتشكيل بعض المكاتب في المنطقة؛ ومن ثم يُتوقع أن ينمو حجم برنامج المكتب في تلك المنطقة في عام ٢٠٠٩. إلا أن البرنامج المنفذ حالياً في شرق آسيا يعكس نفس الاتجاهات التي سبقت الإفادة عنها. فبوجه خاص حدث منذ عام ٢٠٠٧ انخفاضان تبلغ نسبتهما، على التوالي، ١٥ في المائة و٢٢,٦ في المائة في أنشطة المشاريع المنفذة في فييت نام وفي الأنشطة التي تدار من المركز الإقليمي لشرق آسيا والمحيط الهادئ التابع للمكتب في بانكوك. وقد حدث هذان الانخفاضان في مجال علاج مدمني المخدرات وإعادة تأهيلهم لأن المشاريع الرئيسية المتعلقة بذلك المجال استُكملت في عام ٢٠٠٧. إلا أنه تجدر ملاحظة أن البرنامج المنفذ في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية قد زاد بنسبة ٤٦ في المائة تقريباً على نحو يرتبط بأنشطة معيشية مستدامة. وفيما يخص التمويل زادت المفوضية الأوروبية وجهات مانحة أخرى من الدعم المالي الذي تقدمه لبرنامج المخدرات. ويُتوقع أن تزيد الأنشطة الممولة في إطار صندوق برنامج الجريمة بمقدار ٠,٧ مليون دولار (٢١ في المائة)، بحيث ترتفع قيمتها من ٣,٥ مليون دولار في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ إلى ٤,٢ مليون دولار في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

٥ - وفي وسط آسيا وغرب آسيا، من المتوقع أن تسفر شراكات جديدة، تشمل البنك الدولي والمفوضية الأوروبية وصندوق التنمية الدولية التابع لمنظمة البلدان المصدرة للبترول وجهات مانحة ثنائية، عن زيادة حجم الأنشطة الممولة في إطار صندوق برنامج المخدرات؛ حيث من المنتظر أن تزيد قيمتها بمقدار ١٥,٧ مليون دولار (٤٩ في المائة)، أي أن ترتفع من ٣١,٩ مليون دولار في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ إلى ٤٧,٦ مليون دولار في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. كما ستشهد البرامج الخاصة بأفغانستان وآسيا الوسطى زيادة جوهرية، شأنها شأن حافظتي المشاريع في جمهورية إيران الإسلامية وباكستان اللتين يتوقع أن تزيدا بأكثر من ١٠٠ في المائة. وسوف تركز مشاريع التعاون الدولي في المسائل المتعلقة بالعدالة الجنائية، لا سيما في أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان، في إطار مبادرة ميثاق باريس، على تعزيز الضوابط الرقابية الحدودية وأهم مسارات التهريب البحرية ومراقبة السلاشف.

وستشهد مشاريع الوقاية المجتمعية في مختلف أنحاء المنطقة توسيعاً إضافياً لتشمل الوقاية من الأيدز وفيروسه وتوفير الرعاية للمصابين به. وسوف تستهدف أنشطة التنمية البديلة في أفغانستان المقاطعات التي حققت تقليصاً ملحوظاً في حجم زراعة خشخاش الأفيون أو في اجتثاث تلك الزراعة؛ كما ستدعم التنمية المنصبة على المناطق السكنية. ومن المتوخى زيادة القدرات العلمية والقدرات المتعلقة بالتحليل الشرعية من أجل رصد إنتاج الأفيون في أفغانستان. وفيما يخص صندوق برنامج الجريمة سيسفر دمج البرنامج وتوسيع المجالات التي يغطيها عن زيادة قدرها ١,٥ مليون دولار في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ إلى ١٢,١ مليون دولار في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ويعزى السبب الرئيسي في ذلك إلى الأنشطة المزمع تنفيذها بشأن تبادل المساعدات القانونية وقضاء الأحداث في أفغانستان.

٦- وفي أوروبا الوسطى والشرقية من المتوقع أن يزيد حجم البرنامج بمقدار ٨,٩ مليون دولار (١٢٣ في المائة)؛ بحيث يرتفع حجم صندوق برنامج المخدرات من ٧,٣ مليون دولار في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ إلى ١٦,٢ مليون دولار في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وتعتبر تلك الزيادة عن التنامي الشديد لأنشطة الوقاية من الأيدز وفيروسه ورعاية المصابين به؛ وهي الأنشطة التي يمولها كل من هولندا والمفوضية الأوروبية ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة وجهات مانحة ثنائية. وفي الاتحاد الروسي ودول البلطيق تنصب المساعدات التقنية على برامج الوقاية من الأيدز وفيروسه ورعاية المصابين به في صفوف متعاطي المخدرات بالحقن وداخل السجون. وفي دول البلقان نجد أن حافظة المشاريع مقسمة فيما بين المشاريع المنفذة في المنطقة كلها؛ وهي مشاريع تتعلق بإنفاذ القوانين المناهضة للمخدرات ومكافحة الاتجار بالبشر ومراقبة الحدود والوقاية من الأيدز وفيروسه. ومن المتوقع أن تزداد تكلفة الأنشطة المنفذة في إطار صندوق برنامج الجريمة بمقدار ٠,٨ مليون دولار (٦٧ في المائة)؛ بحيث ترتفع من ١,١ مليون دولار في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ إلى ١,٩ مليون دولار في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

٧- وفيما يخص الأنشطة العالمية من المتوقع حدوث زيادة قدرها ١٣,٨ مليون دولار (٥٨ في المائة) في حجم صندوق برنامج المخدرات بحيث يرتفع من ٢٣,٨ مليون دولار في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ إلى ٣٧,٦ مليون دولار في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ويُتوقع حدوث زيادة في التمويل الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن الأيدز وفيروسه للوقاية من الأيدز وفيروسه وتوفير الرعاية للمصابين به. وفي مجال تحليل التهديدات والمخاطر، سوف يستند مشروع جديد إلى ما أنجز من عمل في السابق. ويُتوقع أن تشهد المشاريع الهادفة إلى

تحسين جمع البيانات والإبلاغ زيادةً في أنشطتها في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ويتوقع أيضا زيادة التمويل في مجال القدرات العلمية والقدرات المتعلقة بالتحليل الشرعية عقب اعتماد لجنة المخدرات للقرار ٤/٥٠، المعنون "تحسين نوعية مختبرات تحليل المخدرات وأدائها". ويُتوقع أن تزيد تكلفة أنشطة صندوق برنامج الجريمة بمقدار ٥٧,٩ مليون دولار (٢٨٤ في المائة)، أي أن ترتفع من ٢٠,٤ مليون دولار في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ إلى ٧٨,٣ مليون دولار في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وهذه الزيادات متوخاة أساساً في مجال منع الفساد.

توزيع التبرعات الخاصة الغرض في فترتي السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ و ٢٠٠٨-٢٠٠٩، حسب المواضيع
والمناطق والشعب والصناديق
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

إجمالي أموال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	صندوق برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية	صندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات
٢٠٠٧-٢٠٠٦ (أرقام فعلية)	٢٠٠٩-٢٠٠٨ (أرقام منقحة)	التفاوت (النسبة المئوية)	٢٠٠٧-٢٠٠٦ (أرقام فعلية)	٢٠٠٩-٢٠٠٨ (أرقام منقحة)	التفاوت (النسبة المئوية)	٢٠٠٧-٢٠٠٦ (أرقام فعلية)	٢٠٠٩-٢٠٠٨ (أرقام منقحة)	التفاوت (النسبة المئوية)
(٣)+(١)=(٥)	(٤)+(٢)=(٦)	(٥)/[(٥)-(٦)]	(٣)	(٤)	(٣)/[(٣)-(٤)]	(١)	(٢)	(١)/[(١)-(٢)]
ألف - حسب المواضيع
٦٥ ١١٠,١	١٥٢ ٦٧٩,٢	١٣٤,٥	٢٨٩,٨	٩٦ ٤٥٤,١	٢٤ ٧٤٤,٠	٤٠ ٣٦٦,٢	٥٦ ٢٢٥,١	٣٩,٣	١ - سيادة القانون ^(١)
١٤ ٦٦٦,٨	١٥ ٦٤٩,٦	٦,٧	٦٤٧,٠	٦٥٠,٩	٨٧,١	١٤ ٥٧٩,٧	١٤ ٩٩٨,٧	٢,٩	٢ - تحليل السياسات والاتجاهات
١٢٠ ٦١٣,٥	٢٣٥ ٤٨٨,٤	٩٥,٢	٣٦,٢	٤٠ ٦٩١,٥	٢٩ ٨٧٨,٠	٩٠ ٧٣٥,٥	١٩٤ ٧٩٦,٨	١١٤,٧	٣ - الوقاية والعلاج وإعادة الإدماج في المجتمع، والتنمية البديلة
١ ٤٦٦,٦	٢ ٨٤٣,١	٩٣,٩	(٢٨,٥)	٦٩,٨	٩٧,٦	١ ٣٦٩,٠	٢ ٧٧٣,٣	١٠٢,٦	٤ - الدعم البرنامجي
٢٠١ ٨٥٧,١	٤٠٦ ٦٦٠,٣	١٠١,٥	١٥١,٥	١٣٧ ٨٦٦,٣	٥٤ ٨٠٦,٨	١٤٧ ٠٥٠,٣	٢٦٨ ٧٩٣,٩	٨٢,٨	المجموع ألف
باء - حسب المناطق
٣٠ ٣١٧,١	٥٢ ٧٢٨,٦	٧٣,٩	١١٣,١	٣٧ ٤٦٠,٠	١٧ ٥٧٧,٣	١٢ ٧٣٩,٩	١٥ ٢٦٨,٦	١٩,٨	أفريقيا والشرق الأوسط
٢٤ ١٣٤,٧	٢٦ ٠٨٣,١	٨,١	٢٠,٩	٤ ١٨٠,٩	٣ ٤٥٧,٥	٢٠ ٦٧٧,٢	٢١ ٩٠٢,٢	٥,٩	شرق آسيا، وجنوب آسيا والمحيط الهادئ
٤٢ ٤٢٥,٩	٥٩ ٦٨١,٠	٤٠,٧	١٤,٩	١٢ ١١٣,١	١٠ ٥٤١,٠	٣١ ٨٨٤,٩	٤٧ ٥٦٧,٩	٤٩,٢	وسط وغرب آسيا
٨ ٣٩٨,٣	١٨ ٠٨٦,٥	١١٥,٤	٦٦,٦	١ ٨٧٣,١	١ ١٢٤,٢	٧ ٢٧٤,١	١٦ ٢١٣,٣	١٢٢,٩	وسط وشرق أوروبا
٥٢ ٣٦٢,٤	١٣٤ ١٤٠,٦	١٥٦,٢	١٣٢,١	٣ ٩١٤,١	١ ٦٨٦,٥	٥٠ ٦٧٥,٨	١٣٠ ٢٢٦,٥	١٥٧,٠	أمريكا اللاتينية والكاربيبي
٤٤ ٢١٨,٧	١١٥ ٩٤٠,٥	١٦٢,٢	٢٨٣,٦	٧٨ ٣٢٥,١	٢٠ ٤٢٠,٣	٢٣ ٧٩٨,٤	٣٧ ٦١٥,٣	٥٨,١	على الصعيد العالمي ^(١)
٢٠١ ٨٥٧,١	٤٠٦ ٦٦٠,٣	١٠١,٥	١٥١,٥	١٣٧ ٨٦٦,٣	٥٤ ٨٠٦,٨	١٤٧ ٠٥٠,٣	٢٦٨ ٧٩٣,٩	٨٢,٨	المجموع باء
جيم - حسب الشعب
١٧٢ ٧٨٩,٠	٣٣٦ ٣٣٥,٠	٩٤,٧	١٢١,٩	٨٠ ٤٣٠,٥	٣٦ ٢٥٠,٥	١٣٦ ٥٣٨,٦	٢٥٥ ٩٠٤,٦	٨٧,٤	شعبة العمليات
١١ ٩٥٥,٩	٤٨ ٣٠١,٢	٣٠٤,٠	٣٢٧,٤	٤٦ ٩٠٧,٧	١٠ ٩٧٥,٤	٩٨٠,٥	١ ٣٩٣,٥	٤٢,١	شعبة شؤون المعاهدات ^(١)
٩ ٨٤٠,٣	١٢ ٦٩٥,٠	٢٩,٠	١٧٩,٨	٣ ٠٨١,٨	١ ١٠١,٦	٨ ٧٣٨,٧	٩ ٦١٣,٢	١٠٠,٠	شعبة تحليل السياسات والشؤون العامة
٧ ٢٧١,٨	٨ ٧٢٣,٠	٢٠,٠	١٤,٩	٧ ٤٤٦,٤	٦ ٤٧٩,٣	٧٩٢,٥	١ ٢٧٦,٦	٦١,١	شعبة الإدارة
-	٦٠٦,٠	١٠٠,٠	-	-	-	-	٦٠٦,٠	١٠٠,٠	مكتب المدير التنفيذي
٢٠١ ٨٥٧,١	٤٠٦ ٦٦٠,٣	١٠١,٥	١٥١,٥	١٣٧ ٨٦٦,٣	٥٤ ٨٠٦,٨	١٤٧ ٠٥٠,٣	٢٦٨ ٧٩٣,٩	٨٢,٨	المجموع جيم

(أ) بما يشمل الصندوق الفرعي الخاص بمعهد الأمم المتحدة الأقليمي لبحوث الجريمة والعدالة.

المرفق الثالث

تقديرات ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ فيما يخص صندوق
برنامج الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات وصندوق الأمم المتحدة لمنع
الجريمة والعدالة الجنائيةألف - التغييرات المتوقعة، حسب مصادر التمويل والعوامل المحددة الرئيسية
(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة الأمريكية)

التغييرات المتوقعة
التقديرات المنقحة	التغييرات المتوقعة	تسويات التكاليف القياسية ^(أ)	سعر الصرف	الميزانية المعتمدة ٢٠٠٩-٢٠٠٨
إجمالي التغييرات	تغييرات أخرى
صندوق برنامج المخدرات
الأموال العامة الغرض
١٩٧٧٥,٦	١٧٠٥,٥	٩٣٩,٧	(٩٨٤,٥)	١٧٥٠,٣	١٨٠٧٠,١	الأموال المتعلقة بالوظائف
٣٢٥٧,٧	٨٩٣,٩	٨٩٣,٩	-	-	٢٣٦٣,٨	الأموال غير المتعلقة بالوظائف
٢٣٠٣٣,٣	٢٥٩٩,٤	١٨٣٣,٦	(٩٨٤,٥)	١٧٥٠,٣	٢٠٤٣٣,٩	المجموع الفرعي
أموال تكاليف الدعم البرنامجي
١٦١٧٨,٦	٨٩٨,٢	٥٥٦,٣	(١١٣٨,٢)	١٤٨٠,١	١٥٢٨٠,٤	الأموال المتعلقة بالوظائف
٤٦٧٠,٨	١٣٨٦,١	١٣٨٦,١	-	-	٣٢٨٤,٧	الأموال غير المتعلقة بالوظائف
٢٠٨٤٩,٤	٢٢٨٤,٣	١٩٤٢,٤	(١١٣٨,٢)	١٤٨٠,١	١٨٥٦٥,١	المجموع الفرعي
٧٩٨,٠	-	-	-	-	٧٩٨,٠	الوكالات الخارجية
٤٤٦٨٠,٧	٤٨٨٣,٧	٣٧٧٦,٠	(٢١٢٢,٧)	٣٢٣٠,٤	٣٩٧٩٧,٠	المجموع، صندوق برنامج المخدرات
صندوق منع الجريمة
الأموال العامة الغرض
٦٢٠١,٧	٤٤٧,٥	(٢١٠,٠)	١٠٠,١	٥٥٧,٤	٥٧٥٤,٢	الأموال المتعلقة بالوظائف
٨٩٣,٩	٢١١,١	٢١١,١	-	-	٦٨٢,٨	الأموال غير المتعلقة بالوظائف
٧٠٩٥,٦	٦٥٨,٥	١,١	١٠٠,١	٥٥٧,٤	٦٤٣٧,١	المجموع الفرعي
أموال تكاليف الدعم البرنامجي
٥٨١٤,٣	٥٤٣,١	٢٠٢,٥	(١٧٠,٠)	٥١٠,٦	٥٢٧١,٣	الأموال المتعلقة بالوظائف
٢١٩٠,٢	٧٥٨,٠	٧٥٨,٠	-	-	١٤٣٢,٢	الأموال غير المتعلقة بالوظائف
٨٠٠٤,٥	١٣٠١,١	٩٦٠,٥	(١٧٠,٠)	٥١٠,٦	٦٧٠٣,٤	المجموع الفرعي
٥٧١,٠	-	-	-	-	٥٧١,٠	الوكالات الخارجية
١٥٦٧١,٢	١٩٥٩,٧	٩٦١,٦	(٦٩,٩)	١٠٦٨,٠	١٣٧١١,٥	المجموع، صندوق برنامج الجريمة
٦٠٣٥١,٨	٦٨٤٣,٣	٤٧٣٧,٦	(٢١٩٢,٦)	٤٢٩٨,٤	٥٣٥٠٨,٥	المجموع الإجمالي

(أ) تشمل تسويات معدلات التضخم.

باء- النفقات المتوقعة لعامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة الأمريكية)

المكونات والفئات	النفقات	الميزانية المعتمدة ٢٠٠٩-٢٠٠٨
الميزانية المنقحة ٢٠٠٩-٢٠٠٨	النفقات المتوقعة في ٢٠٠٩	النفقات المتوقعة في ٢٠٠٨/١٢/٣١
ألف- أجهزة تقرير السياسات الميزانية العادية^(١)	٩١,٠	١ ٦٤٧,٦	١ ٠٥٠,٢	٥٩٧,٤
المجموع ألف	٩١,٠	١ ٦٤٧,٦	١ ٠٥٠,٢	٥٩٧,٤
باء- التوجيه والإدارة التنفيذيان
صندوق برنامج المخدرات
الأموال العامة الغرض
الأموال المتعلقة بالوظائف	٢٢٥,٠	١ ٦٤١,١	٧٤٧,١	٨٩٤,٠
الأموال غير المتعلقة بالوظائف	١٧٩,٨	٤٣٢,٩	٢٠٠,٨	٢٣٢,١
المجموع الفرعي	٤٠٤,٨	٢ ٠٧٤,٠	٩٤٧,٩	١ ١٢٦,١
الأموال الخاصة الغرض	(٨٨٦,٩)	٦٠٦,٠	٣٤٩,٩	٢٥٦,١
المجموع الفرعي، صندوق برنامج المخدرات	(٤٨٢,١)	٢ ٦٨٠,٠	١ ٢٩٧,٨	١ ٣٨٢,٢
صندوق منع الجريمة
الأموال العامة الغرض
الأموال المتعلقة بالوظائف	٢٢١,٤	٦٤١,٤	٣٥٨,٨	٢٨٢,٦
الأموال غير المتعلقة بالوظائف	١٠,٠	١٤٦,٤	٩٥,٦	٥٠,٨
المجموع الفرعي، صندوق منع الجريمة	٢٣١,٤	٧٨٧,٨	٤٥٤,٤	٣٣٣,٤
الميزانية العادية ^(١)	٤٩٦,٢	٣ ٧٤٧,١	٢ ١٧١,٧	١ ٥٧٥,٤
المجموع الفرعي، بياء	٢٤٥,٥	٧ ٢١٤,٩	٣ ٩٢٣,٩	٣ ٢٩١,٠
جيم- برنامج العمل
١- سيادة القانون
صندوق برنامج المخدرات
الأموال العامة الغرض: الأموال المتعلقة بالوظائف	٢٣٠,٠	٢٣٠,٠	-	٢٣٠,٠
الأموال الخاصة الغرض	(١ ٨٩٣,٤)	١ ٣٩٣,٥	٨٢٩,٤	٥٦٤,١
المجموع الفرعي، صندوق برنامج المخدرات	(١ ٦٦٣,٤)	١ ٦٢٣,٥	٨٢٩,٤	٧٩٤,١
صندوق برنامج الجريمة
الأموال الخاصة الغرض ^(٢)	٢٦ ١٤٣,٠	٤٦ ٩٠٧,٧	٢٢ ٠٦٠,٥	٢٤ ٨٤٧,٢
أموال تكاليف الدعم البرنامجي، الأموال غير المتعلقة بالوظائف	١٥٤,٦	١٥٤,٦	٧٧,٣	٧٧,٣
المجموع الفرعي، صندوق برنامج الجريمة	٢٦ ٢٩٧,٦	٤٧ ٠٦٢,٣	٢٢ ١٣٧,٨	٢٤ ٩٢٤,٥
الميزانية العادية ^(١)	١ ١٦٦,٥	٢٠ ٥٧٣,٠	١٠ ١٩٢,٢	١٠ ٣٨٠,٨
المجموع الفرعي، ١	٢٥ ٨٠٠,٧	٦٩ ٢٥٨,٨	٣٣ ١٥٩,٤	٣٦ ٠٩٩,٤
٢- تحليل السياسات والاتجاهات
صندوق برنامج المخدرات
الأموال العامة الغرض
الأموال المتعلقة بالوظائف	٧٢٨,٦	٦ ١٦٨,٧	٣ ٢٩٦,٩	٢ ٨٧١,٨

المكونات والفئات	النفقات	الميزانية المعتمدة ٢٠٠٩-٢٠٠٨	الميزانية المنقحة ٢٠٠٩-٢٠٠٨	التفاوت
النفقات المتوقعة في ٢٠٠٩	النفقات المتوقعة في ٢٠٠٨/١٢/٣١
الأموال غير المتعلقة بالوظائف	٥٠٩,٠	٥٤٠,٩	٧٦١,٥	١٠٤٩,٩	٢٨٨,٤
المجموع الفرعي	٣٨٠٥,٩	٣٤١٢,٧	٦٢٠١,٦	٧٢١٨,٦	١٠١٧,٠
الأموال الخاصة الغرض	٦٠٧٦,٣	٣٥٣٦,٩	٦٩٦٣,٣	٩٦١٣,٢	٢٦٤٩,٩
المجموع الفرعي، صندوق برنامج المخدرات	٩٨٨٢,٢	٦٩٤٩,٦	١٣١٦٥,٠	١٦٨٣١,٨	٣٦٦٦,٨
صندوق برنامج الجريمة
الأموال العامة الغرض	٦٤٢,٢	٨٧١,٥	١٦٢٨,٦	١٥١٣,٧	(١١٤,٩)
الأموال المتعلقة بالوظائف	١٩٦,٣	١٦٩,٤	٢٢٦,٥	٣٦٥,٧	١٣٩,٢
الأموال غير المتعلقة بالوظائف	٨٣٨,٥	١٠٤٠,٩	١٨٥٥,١	١٨٧٩,٤	٢٤,٣
المجموع الفرعي	٢٩٠٢,٢	١٧٩٦,٦	١٤٨٨,٦	٣٠٨١,٨	١٥٩٣,٢
الأموال الخاصة الغرض	٣٧٤٠,٧	١٢٢٠,٥	٣٣٤٣,٧	٤٩٦١,٢	١٦١٧,٥
المجموع الفرعي، صندوق برنامج الجريمة	٣٧٠٦,٢	٣٦٦٥,٢	٦٩٦٤,٢	٧٣٧١,٤	٤٠٧,٢
الميزانية العادية ^(١)
المجموع الفرعي، ٢	١٧٣٢٩,١	١١٨٣٥,٣	٢٣٤٧٢,٩	٢٩١٦٤,٤	٥٦٩١,٥
٣- الوقاية والعلاج وإعادة الإدماج في المجتمع، والتنمية البديلة
المقر الرئيسي
صندوق برنامج المخدرات
الأموال العامة الغرض	١٣٩٢,٥	٩٩٠,٤	١٩٤٧,٧	٢٣٨٢,٩	٤٣٥,٢
الأموال المتعلقة بالوظائف	٣٢٣,٣	١٥٠,٦	٥٠٨,٠	٤٧٣,٩	(٣٤,١)
الأموال غير المتعلقة بالوظائف	١٧١٥,٨	١١٤١,٠	٢٤٥٥,٧	٢٨٥٦,٨	٤٠١,١
المجموع الفرعي	١٣٨٦٠,٠	١٠٨٦٦,٠	٢٨٤٨٤,٥	٢٤٧٢٦,٠	(٣٧٥٨,٥)
أموال تكاليف الدعم البرنامجي
الأموال المتعلقة بالوظائف	٢٣٦٢,٠	٢,٠٤٩,١	٤٦٧٥,٣	٤٤١١,١	(٢٦٤,٢)
الأموال غير المتعلقة بالوظائف	٤٤٦,٤	٢٦٣,٨	٣١٣,٣	٧١٠,٢	٣٩٦,٩
المجموع الفرعي	٢٨٠٨,٤	٢٣١٢,٩	٤٩٨٨,٦	٥١٢١,٣	١٣٢,٧
المجموع الفرعي، صندوق برنامج المخدرات	١٨٣٨٤,٢	١٤٣١٩,٩	٣٥٩٢٨,٩	٣٢٧٠٤,١	(٣٢٢٤,٨)
صندوق برنامج الجريمة
الأموال العامة الغرض	١٨٠,٧	١٥٩,٨	٣٢٨,٠	٣٤٠,٥	١٢,٥
الأموال المتعلقة بالوظائف	١٥,٧	١٥,٦	٠,٠	٣١,٣	٣١,٣
الأموال غير المتعلقة بالوظائف	١٩٦,٤	١٧٥,٤	٣٢٨,٠	٣٧١,٨	٤٣,٨
المجموع الفرعي	١٣١٢٢,١	٧٧٦٧,١	١٧٩٤٧,١	٢٠٨٨٩,٢	٢٩٤٢,١
أموال تكاليف الدعم البرنامجي
الأموال المتعلقة بالوظائف	١١٨٠,١	٩٩٧,٠	١٩٠٤,٢	٢١٧٧,١	٢٧٢,٩
الأموال غير المتعلقة بالوظائف	١٣٦,٣	١٢٥,٣	٢٧٣,٧	٢٦١,٦	(١٢,١)
المجموع الفرعي	١٣١٦,٤	١١٢٢,٣	٢١٧٧,٩	٢٤٣٨,٧	٢٦٠,٨
المجموع الفرعي، صندوق برنامج الجريمة	١٤٦٣٤,٩	٩٠٦٤,٨	٢٠٤٥٣,٠	٢٣٦٩٩,٧	٣٢٤٦,٧

التفاوت	الميزانية المنقحة	التنفقات	الميزانية المعتمدة ٢٠٠٩-٢٠٠٨	المكونات والفئات
٢٠٠٩-٢٠٠٨ المنقحة	التفاوت	التنفقات المتوقعة في ٢٠٠٩	التنفقات المتوقعة في ٢٠٠٨/١٢/٣١
٤٤٢,٠	٧٧٢٩,٢	٣٩٦٩,٢	٣٧٦٠,٠	٧٢٨٧,٢	الميزانية العادية ^(١)
٤٦٤,٠	٦٤١٣٣,٠	٣٦٩٨٨,٣	٢٧١٤٤,٧	٦٣٦٦٩,٠	المجموع الفرعي، المقر الرئيسي
الميدان
صندوق برنامج المخدرات
الأموال العامة الغرض
٢٥٣,٩	٨,١٤١,٦	٣,٩٧٢,٣	٤,١٦٩,٣	٧,٨٨٧,٧	الأموال المتعلقة بالوظائف
١١٧,١	١١٧,١	٩٠,٤	٢٦,٧	٠,٠	الأموال غير المتعلقة بالوظائف
٣٧١,٠	٨٢٥٨,٧	٤٠٦٢,٧	٤١٩٦,٠	٧٨٨٧,٧	المجموع الفرعي
١٠٩٣٥٥,١	٢٣١١٧٨,٦	١٢٣٩٢١,٦	١٠٧٢٥٧,٠	١٢١٨٢٣,٥	الأموال الخاصة الغرض
أموال تكاليف الدعم البرنامجي
٦١٤,٥	٥٣٤٩,٨	٢٨٤١,٠	٢٥٠٨,٨	٤٧٣٥,٤	الأموال المتعلقة بالوظائف
٧٩٥,٤	٣٠٢٥,٩	١٥٥٢,٨	١٤٧٣,١	٢٢٣٠,٥	الأموال غير المتعلقة بالوظائف
١٤٠٩,٩	٨٣٧٥,٧	٤٣٩٣,٨	٣٩٨١,٩	٦٩٦٥,٩	المجموع الفرعي
١١١١٣٦,٠	٢٤٧٨١٣,٠	١٣٢٣٧٨,١	١١٥٤٣٤,٩	١٣٦٦٧٧,٠	المجموع الفرعي، صندوق برنامج المخدرات
صندوق برنامج الجريمة
الأموال العامة الغرض
٢٩٩,٠	٣٢٥٦,٦	١٥٢٢,١	١٧٣٤,٥	٢٩٥٧,٦	الأموال المتعلقة بالوظائف
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	الأموال غير المتعلقة بالوظائف
٢٩٩,٠	٣٢٥٦,٦	١٥٢٢,١	١٧٣٤,٥	٢٩٥٧,٦	المجموع الفرعي
٢٤٩٣٠,١	٥٩٥٤١,٣	٣٢٧٦٣,٤	٢٦٧٧٧,٩	٣٤٦١١,٢	الأموال الخاصة الغرض
أموال تكاليف الدعم البرنامجي
٢٠٤,٩	١٧٨٣,٣	٩٤٧,٠	٨٣٦,٣	١٥٧٨,٥	الأموال المتعلقة بالوظائف
٢٦٥,١	١٠٠٨,٦	٥١٧,٦	٤٩١,٠	٧٤٣,٥	الأموال غير المتعلقة بالوظائف
٤٦٩,٩	٢٧٩١,٩	١٤٦٤,٦	١٣٢٧,٣	٢٣٢٢,٠	المجموع الفرعي
٢٥٦٩٩,٠	٦٥٥٨٩,٨	٣٥٧٥٠,١	٢٩٨٣٩,٧	٣٩٨٩٠,٨	المجموع الفرعي، صندوق برنامج الجريمة
١٣٦٨٣٥,٠	٣١٣٤٠٢,٨	١٦٨١٢٨,٢	١٤٥٢٧٤,٦	١٧٦٥٦٧,٨	المجموع الفرعي، الميدان
مجموع المقر الرئيسي والميدان
صندوق برنامج المخدرات
الأموال العامة الغرض
٦٨٩,١	١٠٥٢٤,٥	٥٣٦٤,٨	٥١٥٩,٧	٩٨٣٥,٤	الأموال المتعلقة بالوظائف
٨٣,٠	٥٩١,٠	٤١٣,٧	١٧٧,٣	٥٠٨,٠	الأموال غير المتعلقة بالوظائف
٧٧٢,١	١١١١٥,٥	٥٧٧٨,٥	٥٣٣٧,٠	١٠٣٤٣,٤	المجموع الفرعي
١٠٥٥٩٦,٦	٢٥٥٩٠٤,٦	١٣٧٧٨١,٦	١١٨١٢٣,٠	١٥٠٣٠٨,٠	الأموال الخاصة الغرض
أموال تكاليف الدعم البرنامجي
٣٥٠,٣	٩٧٦٠,٩	٥٢٠٣,٠	٤٥٥٧,٩	٩٤١٠,٦	الأموال المتعلقة بالوظائف
١١٩٢,٣	٣٧٣٦,١	١٩٩٩,٢	١٧٣٦,٩	٢٥٤٣,٨	الأموال غير المتعلقة بالوظائف
١٥٤٢,٦	١٣٤٩٧,٠	٧٢٠٢,٢	٦٢٩٤,٨	١١٩٥٤,٤	المجموع الفرعي
١٠٧٩١١,٣	٢٨٠٥١٧,٧	١٥٠٧٦٢,٣	١٢٧٧٥٤,٨	١٧٢,٦٠٥,٨	المجموع الفرعي، صندوق برنامج المخدرات

المكونات والفئات	الميزانية المعتمدة	النفقات	الميزانية المتبقية
٢٠٠٩-٢٠٠٨	٢٠٠٩	النفقات المتوقعة في ٢٠٠٨/١٢/٣١	النفقات المتوقعة في ٢٠٠٩
التفاوت	المنقحة
صندوق برنامج الجريمة
الأموال العامة الغرض	٣٢٨٥,٦	١٨٩٤,٣	١٧٠٢,٨	٣٥٩٧,١	٣١١,٥
الأموال المتعلقة بالوظائف	-	١٥,٦	١٥,٧	٣١,٣	٣١,٣
الأموال غير المتعلقة بالوظائف	٣٢٨٥,٦	١٩٠٩,٩	١٧١٨,٥	٣٦٢٨,٤	٣٤٢,٨
المجموع الفرعي	٥٢٥٥٨,٣	٣٤٥٤٥,٠	٤٥٨٨٥,٥	٨٠٤٣٠,٥	٢٧٨٧٢,٢
الأموال الخاصة الغرض
أموال تكاليف الدعم البرنامجي	٣٤٨٢,٦	١٨٣٣,٣	٢١٢٧,١	٣٩٦٠,٤	٤٧٧,٨
الأموال المتعلقة بالوظائف	١٠١٧,٢	٦١٦,٣	٦٥٣,٩	١٢٧٠,٢	٢٥٣,٠
الأموال غير المتعلقة بالوظائف	٤٤٩٩,٩	٢٤٤٩,٦	٢٧٨١,٠	٥٢٣٠,٦	٧٣٠,٨
المجموع الفرعي	٦٠٣٤٣,٨	٣٨٩٠٤,٥	٥٠٣٨٥,٠	٨٩٢٨٩,٥	٢٨٩٤٥,٧
المجموع الفرعي، صندوق برنامج الجريمة	٧٢٨٧,٢	٣٧٦٠,٠	٣٩٦٩,٢	٧٧٢٩,٢	٤٤٢,٠
الميزانية العادية ^(١)
المجموع الفرعي، ٣	٢٤٠٢٣٦,٨	١٧٢٤١٩,٣	٢٠٥١١٦,٥	٣٧٧٥٣٥,٨	١٣٧٢٩٩,٠
المجموع، جيم	٣٠٧١٦٧,٨	٢٢٠٣٥٤,٠	٢٥٥٦٠٥,٠	٤٧٥٩٥٩,٠	١٦٨٧٩١,٢
دال- الدعم البرنامجي
صندوق برنامج المخدرات
الأموال العامة الغرض	١٣٧٨,٥	٥١٦,٧	٦٩٤,٦	١٢١١,٣	(١٦٧,٢)
الأموال المتعلقة بالوظائف	٨٤١,٢	٥٨٧,٣	٥٩٦,٦	١١٨٣,٩	٣٤٢,٧
الأموال غير المتعلقة بالوظائف	٢٢١٩,٧	١١٠٤,٠	١٢٩١,٢	٢٣٩٥,٢	١٧٥,٥
المجموع الفرعي	٥,٠	٥٠٧,٤	٧٦٩,٢	١٢٧٦,٦	١٢٧٦,٦
أموال تكاليف الدعم البرنامجي
الأموال المتعلقة بالوظائف	٥٨٦٩,٨	٢٧٠٣,٥	٣٧١٤,٣	٦٤١٧,٨	٥٤٨,٠
الأموال غير المتعلقة بالوظائف	٧٤٠,٩	٥٦٣,٨	٣٧٠,٩	٩٣٤,٧	١٩٣,٨
المجموع الفرعي	٦٦١٠,٧	٣٢٦٧,٣	٤٠٨٥,٢	٧٣٥٢,٥	٧٤١,٨
المجموع الفرعي، صندوق برنامج المخدرات	٨٨٣٠,٤	٤٨٧٨,٧	٦١٤٥,٦	١١٠٢٤,٣	٢١٩٣,٩
صندوق برنامج الجريمة
الأموال العامة الغرض
الأموال المتعلقة بالوظائف	٤٢٠,٠	٢٢١,١	٢٢٨,٥	٤٤٩,٦	٢٩,٦
الأموال غير المتعلقة بالوظائف	٣١٩,٩	١٧٥,٢	١٧٥,٣	٣٥٠,٥	٣٠,٦
المجموع الفرعي	٧٣٩,٩	٣٩٦,٣	٤٠٣,٨	٨٠٠,١	٦٠,٢
الأموال الخاصة الغرض
أموال تكاليف الدعم البرنامجي	٤٤٣٣,٤	٤٧٣٩,٨	٢٧٠٦,٦	٧٤٤٦,٤	٣٠١٣,٠
الأموال المتعلقة بالوظائف	١٧٨٨,٦	٧٨٠,٣	١٠٧٣,٥	١٨٥٣,٨	٦٥,٢
الأموال غير المتعلقة بالوظائف	٤١٤,٩	٣٨٦,١	٣٧٩,٣	٧٦٥,٤	٣٥٠,٥
المجموع الفرعي	٢٢٠٣,٦	١١٦٦,٤	١٤٥٢,٨	٢٦١٩,٢	٤١٥,٦
المجموع الفرعي، صندوق برنامج الجريمة	٧٣٧٦,٩	٦٣٠٢,٥	٤٥٦٣,٢	١٠٨٦٥,٧	٣٤٨٨,٨

المكونات والفئات	الميزانية المنقحة	التنفقات	الميزانية المعتمدة ٢٠٠٩-٢٠٠٨
٢٠٠٩-٢٠٠٨ المنقحة	التفاوت	التنفقات المتوقعة في ٢٠٠٩	التنفقات المتوقعة في ٢٠٠٨/١٢/٣١
الميزانية العادية ^(أ)	٤٠ ٧٤٣,٢	٣ ١٥٨,٧	٢٠ ٢١٧,٢	٢٠ ٥٢٦,٠	٣٧ ٥٨٤,٥
المجموع، دال	٦٢ ٦٣٣,٢	٨ ٨٤١,٤	٣٠ ٩٢٦,٠	٣١ ٧٠٧,٢	٥٣ ٧٩١,٨
موجز المجاميع
صندوق برنامج المخدرات
الأموال العامة الغرض
الأموال المتعلقة بالوظائف	١٩ ٧٧٥,٦	١ ٧٠٥,٦	١٠ ١٠٣,٤	٩ ٦٧٢,٢	١٨ ٠٧٠,١
الأموال غير المتعلقة بالوظائف	٣ ٢٥٧,٧	٨٩٣,٩	١ ٧٢٠,١	١ ٥٣٧,٦	٢ ٣٦٣,٨
المجموع الفرعي	٢٣ ٠٣٣,٣	٢ ٥٩٩,٤	١١ ٨٢٣,٥	١١ ٢٠٩,٨	٢٠ ٤٣٣,٩
الأموال الخاصة الغرض
أموال تكاليف الدعم البرنامجي	٢٦٨ ٧٩٣,٩	١٠٦ ٧٤٢,٧	١٤٥ ٨٠٦,٤	١٢٢ ٩٨٧,٥	١٦٢ ٠٥١,٢
الأموال المتعلقة بالوظائف	١٦ ١٧٨,٧	٨٩٨,٣	٨ ٩١٧,٣	٧ ٢٦١,٤	١٥ ٢٨٠,٤
الأموال غير المتعلقة بالوظائف	٤ ٦٧٠,٨	١ ٣٨٦,١	٢ ٣٧٠,١	٢ ٣٠٠,٧	٣ ٢٨٤,٧
المجموع الفرعي	٢٠ ٨٤٩,٥	٢ ٢٨٤,٤	١١ ٢٨٧,٤	٩ ٥٦٢,١	١٨ ٥٦٥,١
الوكالات الخارجية	٧٩٨,٠	٠,٠	٣٩٩,٠	٣٩٩,٠	٧٩٨,٠
المجموع الفرعي، صندوق برنامج المخدرات	٣١٣ ٤٧٤,٧	١١١ ٦٢٦,٥	١٦٩ ٣١٦,٣	١٤٤ ١٥٨,٤	٢٠١ ٨٤٨,٢
صندوق برنامج الجريمة
الأموال العامة الغرض
الأموال المتعلقة بالوظائف	٦ ٢٠١,٨	٤٤٧,٦	٢ ٩٣٢,٣	٣ ٢٦٩,٥	٥ ٧٥٤,٢
الأموال غير المتعلقة بالوظائف	٨٩٣,٩	٢١١,١	٤٨٢,٩	٤١١,٠	٦٨٢,٨
المجموع الفرعي	٧ ٠٩٥,٧	٦٥٨,٦	٣ ٤١٥,٢	٣ ٦٨٠,٥	٦ ٤٣٧,١
الأموال الخاصة الغرض
أموال تكاليف الدعم البرنامجي	١٣٧ ٨٦٦,٤	٥٨ ٦٢١,٤	٧٣ ٥٥٤,٨	٦٤ ٣١١,٦	٧٩ ٢٤٥,٠
الأموال المتعلقة بالوظائف	٥ ٨١٤,٢	٥٤٢,٩	٣ ٢٠٠,٦	٢ ٦١٣,٦	٥ ٢٧١,٣
الأموال غير المتعلقة بالوظائف	٢ ١٩٠,٢	٧٥٨,٠	١ ١١٠,٥	١ ٠٧٩,٧	١ ٤٣٢,٢
المجموع الفرعي	٨ ٠٠٤,٤	١ ٣٠١,٠	٤ ٣١١,١	٣ ٦٩٣,٣	٦ ٧٠٣,٤
الوكالات الخارجية	٥٧١,٠	٠,٠	٢٨٥,٥	٢٨٥,٥	٥٧١,٠
المجموع الفرعي، صندوق برنامج الجريمة	١٥٣ ٥٣٧,٥	٦٠ ٥٨١,٠	٨١ ٥٦٦,٦	٧١ ٩٧٠,٩	٩٢ ٩٥٦,٥
الميزانية العادية ^(أ)	٨١ ٨١١,٥	٥ ٧٦١,٦	٤١ ٣٠٦,٧	٤٠ ٥٠٤,٨	٧٦ ٠٤٩,٩
المجموع الإجمالي (ألف + باء + جيم + دال)	٥٤٨ ٨٢٣,٧	١٧٧ ٩٦٩,١	٢٩٢ ١٨٩,٦	٢٥٦ ٦٣٤,١	٣٧٠ ٨٥٤,٦

(أ) تشمل موارد الميزانية العادية الواردة في الأبواب ١ و ١٦ و ٢٢ و ٢٨- واو من الميزانية البرنامجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

(ب) يشمل الصندوق الفرعي لمعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة.